الفصل الثانى

الغزوة الاستعمارية لمصر

١ - التكوين الاجتماعى لمصر قبل الحملة الفرنسية :
٢ - الحملة الفرنسية على مصر وحركة المقاومة .
(ا) حركة المقاومة فى الوجه البحرى .
(ب) حركة المقاومة فى الوجه القبلى .
(حـ) ثورة القاهرة الأولى .
(د) ثورة القاهرة الثانية .
٣ - الاحتلال الإنجليزى ١٨٠١ - ١٨٠٣ .
٤ - تولية محمد على .
٥ - حملة فريزر .
٦ - تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى .
٧ - الثورة العرابية .
(ا) التكوين الاجتماعى المصرى الحديث .
(ب) الثورة .
(حـ) مقاومة العدوان الإنجليزى .

obeikandl.com

١ - التكوين الاجتماعى لمصر
قبل الحملة الفرنسية

كان المجتمع المصرى قبل الحملة الفرنسية على مصر ، يبلغ تعداده وفقًا لتقديرات علماء الحملة الفرنسية نحو مليونين ونصف ، ويتميز بتكوين خاص ، فلم يكن مجتمعنا مصريًّا بحتاً ، بل كان ينقسم إلى ثلاثة عناصر : عثمانيين ومماليك ومصريين . وكان المصريون بدورهم ينقسمون إلى بدو وحضر ، وإلى مسلمين وأقباط ، وإلى فلاحين وأعيان ، وبورجوازية تتكون من تجار وأشراف وعلماء وحرفيين .

وكان العلاقات الانتاجية السائدة فى المجتمع المصرى تفتقر إلى مزايا النظام الإقطاعى الغربى ومزايا النظام الرأسمالى . فعندما استولى السلطان سليم على مصر كانت الأراضى تنقسم إلى ثلاثة أقسام : رزق موقوفة على الأراضى الحجازية وعلى مختلف وجوه البر والخير ، ورزق إقطاعات فى يد أمراء الجيش والأجناد ، ثم الأراضى الديوانية فى يد الفلاحين التى تجمع منها خراج البلاد . وقد أبقى العثمانيون أراضى الرزق الموقوفة على حالها تقريبًا ، ونزعوا من المماليك مافى حوزتهم من إقطاعيات ، وأعادوا توزيعها على جنودهم وعلى المماليك الذين والوهم . أما الأراضى الديوانية التى كانت بيد الفلاحين ، فقد أعيدت مساحتها وتقدير مجموع ما عليها من المال ، ثم قسمت القرى إلى مقاطعات ، أو ماكان يسمى أمانات ، يقوم بجباية المال الميرى منها موظفون مسئولون لدى الروزنامة يتقاضون أجرًا على عملهم . ولكنهم مالبثوا أن استغلوا نفوذهم على الفلاحين ، مما اضطر الفلاحين فى بعض الأحيان إلى ترك أراضيهم دون زراعة .

obeikandl.com

وإزاء هذه الفوضى ، عدلت السلطة العثمانية عن هذا النظام فى ١٦٥٨ إلى نظام الالتزام ، وهو تطوير لنظام المقاطعات لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة ، وإنما يتكفل فيه من يشاء من الأمراء المماليك ورجال العسكرية ومشايخ العرب والتجار وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على الأراضى وبعض القرى ، مقابل احتفاظه لنفسه بجزء من أرض الالتزام يتراوح بين العشر والنصف معفى من الضرائب الزراعية ، يطلق عليه اسم الوسية ، ويسخر الفلاحين فى زراعته . وكانت الالتزامات تعطى فى مزاد علنى لمدة سنة أو عدة سنوات ، ولكن بعد مرور فترة من الزمن أصبح حق التوريث هو الشائع فى الالتزامات . كذلك كانت الالتزامات فى البداية فى يد المماليك ورجال الأوجاقات وقلة من العربان والعلماء والأشراف ، ولكن فى القرن الثامن عشر أخذ يتكاثر العنصر الوطنى . كما دخل عنصر التجار .

وعلى هذا النحو فى الوقت الذى كان نظام الالتزام يشبه النظام الإقطاعى ، إلا أنه كان يفتقر إلى مزاياه . فقد أتاح لعدد من الملتزمين السيطرة على إقطاعات واسعة من الأراضى ، دون أن يتحملوا أية مسئوليات تجاه فلاحيهم كتلك التى كان يتحملها النبيل الإقطاعى فى أوربا فى العصور الوسطى ، ولم تكن علاقاتهم بالفلاحين علاقة حقوق وواجبات ، بل علاقة استغلال تتمثل بصفة خاصة فى الفائض ، وهو الفرق بين المال الميرى المقرر على الحصة ، والايجار الفعلى الذى كان يفرضه الملتزم على الفلاحين لحسابه الخاص ، والذى كان يفوق المال الميرى المقرر نفسه فى كثير من الأحيان .

وقد تميزت الأرستقراطية فى مصر بانقسامها إلى طبقتين : الأرستقراطية الإسلامية التى كانت تتمثل فى العثمانيين والمماليك ، والأرستقراطية المصرية التى كانت تتكون من كبار التجار والأشراف والعلماء الدينيين . وكانت الطبقة الأولى هى التى فى يدها السلطة ، فى حين كانت الطبقة الثانية محرومة من السلطة ، وبالتالى فقد كان هناك تناقض حاد بين مصالح هذه الطبقة ومصالح الطبقة الأخرى ، بلغ ذروته قبيل الحملة الفرنسية حين انتزعت الأرستقراطية

المصرية الحجة الشرعية عام ١٧٩٥ ، التى يضعها البعض فى مقـام « الماجنا كارتا » .

وكان العثمانيون فى مصر يمثلون بقايا الأوجاقات العثمانية التى استقرت فى مصر ، بعد أن انصرفت الدولة العثمانية فى عهد اضمحلالها عن إرسال الجنود إلى مصر . وكانت هذه الأوجاقات قد اصطبغت بصفة محلية بعد انتظام كثير من المصريين فى عدادها ، واندماج سلالات رجالها فى الأهالى المصريين .

وقد تناقص عدد هذه الأوجاقات مع الزمن ، واندمج بعضها مع بعض . فقد كان عددها عند بداية الحكم العثمانى ستة أوجاقات هى : متفرقة ، جاويشان ، مستحفظان (الإنكشارية) عزبان ، جمليان ، تفنكجيان . وأضاف إليها السلطان سليم أوجاقًا سابعًا هو أوجاق الشراكسة . ولكن فى أواخر القرن السابع عشر كانت الأوجاقات الثلاثة الأخيرة ، وهى جمليان وتفنكجيان والشراكسة ، قد اندمجت فى أوجاق واحد هو أوجاق السباهية (الفرسان) ولم يبق من الأوجاقات الأخرى سوى عزبان وجاويشان . وكانت أوجاقات السباهية الثلاثة هى التى تشارك فى إدارة الريف المصرى بصورة بارزة ، وقد استغل أفرادها نفوذهم إلى درجة مكنتهم من السيطرة على معظم الالتزامات . وازداد انتساب المماليك إليها بصورة كبيرة خلال القرن الثامن عشر حتى أصبحوا يكونون الغالبية الكبرى - وبذلك أصبحت الصفة العثمانية للحامية العثمانية فى القرن الثامن عشر لا وجود لها تقريبًا من الناحية الفعلية .

المماليك :

وهم بقايا الدولتين اللتين حكمتا مصر قبل الفتح العثمانى ، وهم من أصل رقيق ومصدرهم جزر البحر المتوسط والبلقان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا ومناطق ساحر البحر الأسود وبحر قزوين وبلاد القوقاز . وقد استعان بهم السلطان

سليم فى حكم البلاد والدفاع عنها ، وليكونوا عنصر موازنة بين الباشا ورجال الحامية العثمانية . فكان منهم حكام المديريات الذين كانوا يسمون صناجق ، وعلى رأسهم شيخ البلد ، ومقره القاهرة ، وهو ثانى شخصية فى مصر بعد الباشا ، وكان منهم الكشاف ، وهم أتباع الصناجق من المماليك الممتازين الذين ينوبون عنهم فى الولايات ، أو يديرون بعض جهات من الصنجقية ، أو يحكمون بعض المديريات التى لم تبلغ مرتبة الصنجقية .

وفى نهاية القرن السابع عشر ، وفى أثناء القرن الثامن عشر ، ومع تدهور قوة الدولة العثمانية ، قوى شأن المماليك بالتدريج فسيطروا على الأراضى والعقارات ، وأخذوا يستكثرون من الاتباع الذين كانوا يشترونهم من بلاد الشركس والقوقاز والكرج ، وتغلغلوا فى الحامية العثمانية كما رأينا ، حتى صار رؤساء الأوجاقات وأغلب ضباطها منهم ، واسترجعوا مع الزمن سلطاتهم التى كانت لهم قبل الفتح العثمانى تقريبًا ، وصار لرئيسهم الذى كانوا يختارونه ، وهو شيخ البلد ، السلطة النافذة فى الحكم ، ولم يعد للباشا العثمانى أى عمل إلا جمع المال ، إلى أن يغادر منصبه إما مسجونًا أو مطرودًا أو مقتولا !.

وبطبيعة الحال فإن التنازع على السلطة لم يلبث أن دب بين المماليك أنفسهم . واشتد هذا النزاع طوال القرن الثامن عشر ، وبلغ ذروته بعد عهد على بك الكبير ومحمد بك أبى الذهب فيما يسمى بعهد الفوضى المملوكية . وهو العهد الذى سيطر فيه إبراهيم بك ومراد بك (١٧٧٥ – ١٧٩٨) ، على نحو دفع السلطان عبد الحميد الأول العثمانى إلى إرسال حملة عسكرية لكسر شوكة المماليك فى ١٧٨٦ ، استطاعت الاستيلاء على الوجه البحرى وطرد إبراهيم بك ومراد بك إلى الصعيد ، حيث تم الاتفاق على أن يترك لهما حكم المنطقة من جرجا إلى أسوان ، ولكن إبراهيم بك ومراد بك لم يلبثا طويلا حتى عادا إلى القاهرة فى يوليو ١٧٩١ ، وظلا يحكمان البلاد بالاشتراك معًا حتى وصول الحملة الفرنسية .

العربان :

تمثل القبائل العربية فى مصر قبل الحملة الفرنسية عنصرًا هامًّا فى المجتمع المصرى ، وقد لعبت دورًا خطيراً فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، وتنقسم إلى قسمين : قبائل مستقرة ، وقبائل رحل . وبالنسبة للقبائل المستقرة ، فقد توزعت فى جميع أنحاء البلاد ، واحترف الكثير منها الزراعة ، وأصبح منهم مشايخ القرى . وبرغم احتفاظهم لأنفسهم بمركز اجتماعى يتميز على الفلاحين ، إلا أنهم احتفظوا كذلك بعلاقات طيبة معهم . وقد أدركت الإدارة دور العربان المستقرين فى حماية مناطقهم ، فأسندت إلى مشايخ العربان مهمة حماية الأمن فى هذه المناطق . وقد احترف كثير من العربان ، وبخاصة فى الوجه البحرى ، نظام الخفارة الذى مكنهم من القيام بدور إيجابى فى الريف – وبعض القبائل أصبحت لهم الإمارة ، مثل عربان الهوارة التى اعترفت الإدارة العثمانية لهم بإمارتهم وسيطرتهم على منطقة جرجا نظير تعهدهم بجمع المال والغلال المقررة للدولة ، ثم أقصتهم عنها ، ولكنهم استعادوا فى القرن الثامن عشر مكانتهم وسيطرتهم ، وامتد نفوذ شيخ العرب همام من أسوان إلى المنيا .

على أن هذا الجانب الإيجابى للقبائل العربية كان إلى جواره جانب سلبى يتصل بصفة خاصة بالعربان الرحل الذين كثرت إغاراتهم على مناطق الريف ، وارتكابهم أعمال السلب والنهب ، ووصل الأمر بعربان العبابدة فى ١٧٨٨ أن نهبوا قافلة التجار والحجاج الواصلة من السويس . ومع انتقال السلطة الفعلية إلى أيدى الأمراء المماليك فى القرن الثامن عشر ، أخذ هؤلاء فى إشراك العربان فى الفتن السياسية والصراعات العسكرية التى كانت تثور بين البيوت المملوكية . واستغل العربان هذه الاضطرابات لصالحهم ، وهددوا كثيرا من المناطق . وقد تمكن بعض العربان من تكوين ثروات ضخمة واقتناء الكثير من الجوارى والأتباع ، كما أن عددًا آخر ليس قليلا من مشايخ العرب شارك فى

الالتزامات للأراضى الزراعية منذ بدء تطبيق نظام الالتزام ، وقد تزايد عددهم قبيل الحملة الفرنسية حتى بلغ ٥٨٠ ملتزمًا ، وتلوا بذلك المماليك والعسكريين .

البورجوازية المصرية :

تتكون هذه الطبقة البورجوازية من سكان المدن من كبار التجار والأشراف ومشايخ الأزهر والحرفيين ، وتتميز بأن نشاطها الاقتصادى غير متميز ، بمعنى تداخل نشاطها التجارى مع النشاط الزراعى وعدم وجود فوارق بينهما غالبًا .

وبالنسبة للتجار فقد كانوا أغنى طبقات المجتمع ، وقد أتاح لهم مركز مصر التجارى فرصة تكوين ثروات كبيرة وابتناء القصور والوكالات ، ولكن نشاطهم لم يقتصر على ذلك ، بل اتجهوا ، مع ضعف العنصر المملوكى المتطاحن ، وحاجته إلى المال لإنفاقه على التجريدات ضد الخصوم – إلى ميدان الالتزامات لاستثمار أموالهم عن طريق شراء الالتزامات المحلولة من المزاد العلنى بالديوان ، ثم إسقاطها أو تأجيرها لآخرين للحصول على فائض الربح . وقد بلغ عددهم عشية الحملة الفرنسية ٥٧ تاجرًا ملتزمًا .

أما العلماء ، فقد دخلوا ميدان الالتزام منذ بدء تطبيقه فى مصر ، وزاد عددهم بصورة كبيرة حتى بلغ قبيل الحملة الفرنسية ٣٠٧ ، أى ستة أمثال التجار ، بل إن بعض العلماء فى نهاية القرن الثامن عشر أصبح يلتزم عدة قرى ، مثل الشيخ عبد الله الشرقاوى الذى كان رئيسًا للديوان الذى ألفه بونابرت . وكان المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى ملتزمًا كذلك . وكان دخول بعض العلماء ميدان الالتزام عن طريق إشرافهم على أراضى الوقف الذى أتاح لهم مجال الثراء لحد ما ، كما أن تفتت الالتزامات وكثرة عمليات اسقاطها بحيث أصبحت تقريبًا شأن أى سلعة تباع وتشترى – هيأ للعلماء الفرصة لاقتحام هذا المجال .

وقد أتاحت المكانة الدينية للسادة الأشراف ، وإشرافهم على إدارة أراضى

الأوقاف ، الفرصة لدخولهم فى ميدان التزام الأراضى ، والمشاركة بذلك فى ميدان استغلال الفلاحين . ولم يقتصر نشاط العلماء ورجال الدين على الالتزامات ، بل تعدى ذلك إلى النشاط التجارى .

وتتمثل الطبقة البورجوازية الصغيرة فى أهل الحرف خاصة . فقد كانت الصناعة فى مصر تقتصر على الصناعات الصغرى المتعلقة بالمواد الغذائية والملابس والبناء والصباغة وغيرها . وكان أهالى هذه الصناعات ينتظمون فى طوائف مستقلة استقلالا ذاتيًّا لحد ما تحت رئاسة شيخ الطائفة الذى كان يعتبر حلقة الوصل بينهم وبين حكام المدن أو السلطة العليا فى القاهرة . وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء يختارهم إما حكام المدن التى يقيمون بها ، وإما السلطة العليا فى القاهرة . ولم تكن أحوال الصناع الذين يعملون لدى أرباب العمل طيبة ، فقد كانوا يتناولون أجورًا منخفضة ، ويسكنون أكواخًا صغيرة ، ولا يجدون ما يكفى حاجتهم .

الفلاحون :

كان الفلاحون يكونون الغالبية الساحقة فى المجتمع المصرى ، كما هو الحال بالنسبة لمجتمع زراعى . وقد عاشوا فى ظل علاقات تفتقر إلى مزايا علاقة الانتاج الإقطاعية أو الرأسمالية على السواء . فلم يكونوا يملكون الأرض ، وإنما كان لهم فيها حق الانتفاع المشروط بدفع الضريبة ، وكانوا يخضعون لاستغلال طبقة ذات نشاط إنتاجى طفيلى هى طبقة الملتزمين ، الذين كانوا يتمتعون بما تمتعت به الطبقة الإقطاعية فى أوربا من حقوق ، دون أن يؤدوا واجباتها .

ونظرًا لعدم تأثر مساحة أراضى الوجه البحرى بأخطار الفيضان ، كانت الأرض تبقى عادة فى حوزة الفلاح ، وكانت تسمى « أرض الأثر » ، وكان

ملزمًا بزراعتها ودفع ضرائبها ، وإذا تركها وهرب منها أرغمه الملتزم على الرجوع ، ولذا كان يطلق عليه لفظ « قرارى » ، أما فى الوجه القبلى حيث كانت مساحة الأراضى تتأثر بالفيضان ، وكان من الضرورى لذلك إعادة مسحها سنويًّا ، وإعادة توزيعها على الفلاحين ، فلم يكن الفلاح ملزمًا بالبقاء فى الأرض - التى كانت تسمى أرض المساحة - إلا سنة واحدة . وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الاستمرار فى زراعتها ، إذ أن التعاقد بينهما اجبارى ينتهى بحصاد الزرع . ولكن الفلاح الذى لا يملك وسيلة أخرى للرزق ، كانت حاجته إلى العيش تدفعه إلى الاستمرار فى العمل باختياره .

وكان على الفلاحين ، إلى جانب دفع الأعباء المالية المفروضة عليهم ، والمتمثلة فى الميرى ، والفائض ، والمضاف ، والبرانى ، والكشوفية - العمل فى أرض الأوسية ، وهى الجزء المعفى من الضرائب من أرض القرية المخصص للملتزم ، بطريق السخرة ، إذا أراد الملتزم زراعته لنفسه . ولم تكن نسبة هذه الأراضى ثابتة بالنسبة لأراضى الفلاحة ، فقد تراوحت بين الربع والنصف - مما يبين ثقل عبء السخرة على الفلاحين فى النواحى التى كانت فيها أراضى الأوسية . فإذا أضفنا إلى ذلك السخرة فى المرافق العامة ، فإن هذا يبين ما تميز به النصف الثانى من القرن الثامن عشر من انخفاض الإنتاجية الزراعية ، بسبب اضطرار الفلاحين فى كثير من الأحيان إلى هجر قراهم حتى خرب الكثير منها .

٢ - الحملة الفرنسية على مصر وحركة المقاومة

منذ أواخر القرن الثامن عشر أخذت مصر تتعرض للغزوات الاستعمارية التى اتخذت شكلين :

الأول : عسكرى .
والثانى : مالى وتجارى .

وبالنسبة للشكل العسكرى ، فقد بدأ بالحملة الفرنسية على مصر بقيادة بونابرت . وقد أقلعت هذه الحملة من ميناء طولون فى ١٩ مايو ١٧٩٨ وأنزلت جنودها فى جهة العجمى غرب الإسكندرية ليلة ٢ يولية ، وتمكنت من احتلال الإسكندرية بعد مقاومة باسلة دامت بضع ساعات من جانب الأهالى وحاكمها السيد محمد كريم . وفى طريق زحفها على القاهرة بطريق دمنهور ، تلاقت مع جيش المماليك بقيادة مراد بك الذى كان مؤلفًا من ثلاثة آلاف فارس مملوكى وتسعة آلاف من الفلاحين وأتباع المماليك ، وقد اتبع الأسلوب الدفاعى التقليدى بقطع النهر بالقرب من بلدة شبراخيت بسلسلة حديدية صف على جانبها السفن الحربية المسلحة بالمدفعية ، فى حين كانت ترابط خيالة المماليك ومشاتهم ، ومعهم ألوف الفلاحين المسلحين على الشاطئ . ودارت معركة يوم ١٣ يوليو انتهت بتقهقر مراد إلى القاهرة ، حيث جرت استعدادات محمومة لتحصين القاهرة وبناء الاستحكامات والمتاريس ، اشترك فيها سكان المدينة اشتراكًا فعليًّا بالتبرعات وكتائب المتطوعين . ولكن فى يوم ٢١ يوليو ١٧٩٨ وعلى مقربة من إمبابة ، دارت معركة الأهرام الحاسمة بين الجيش المملوكى غير النظامى ، الذى كان يبلغ نحو عشرين ألفًا ، منهم ستة آلاف فارس والباقى من

الفلاحين وأهالى القاهرة والعربان – وبين الجيش الفرنسى الذى كان يعد أكثر الجيوش الأوربية تقدمًا فى ذلك الحين ، وأسفرت عن هزيمة المماليك والأهالى ، وانسحب فريق من المماليك المهزومين مع مراد بك إلى الوجه القبلى ، على حين انسحب الفريق الآخر مع إبراهيم إلى بلبيس ، وانقض المنتصرون على العاصمة ينهبونها وينزلون عقابًا صارمًا بمن دافعوا عنها .

وقد اعتقد الفرنسيون أن ظروف الظلم التى عاشها المصريون تحت حكم المماليك . فضلا عما اشتهروا به من الصبر والميل إلى الهدوء سوف يساعد على سرعة خضوعهم للاحتلال الفرنسى ، ولكن لم يلبث – أن خاب أملهم ، فقد هز الاحتلال الفرنسى المشاعر الوطنية والدينية للمصريين هزًّا عنيفًا على نحو فجر حركة مقاومة على جانب كبير من الأهمية اندلعت من الإسكندرية إلى أسوان ، وشملت جميع الأقاليم ، وقامت بصفة رئيسية على أكتاف الفلاحين والعربان المصريين والمماليك .

(أ) حركة المقاومة فى الوجه البحرى :

ففى دمنهور ووجهت كتيبة فرنسية كانت قد قامت من الإسكندرية يوم ١٧ يولية للاطمئنان على سلامة المواصلات الفرنسية ، بمقاومة شديدة حيث اجتمع نحو ستة آلاف فوق أسطح المنازل وفى الطرق لمقاومة الجنود الفرنسيين ، وكانت هذه الكتيبة قد لقيت تعبًا ومشقة فى طريقها إلى دمنهور ، واضطرت فى نهاية الأمر إلى الإنسحاب إلى الإسكندرية وهى تتعرض للإغارات ، حتى أعيد احتلال المدينة فى أواخر نوفمبر .

وفى الوقت نفسه كان الأهالى الساكنون على شاطئ النيل بين رشيد وفوة ، والقرى الواقعة بين رشيد وأبى قير ومن أبى قير إلى الرحمانية ، يشنون هجماتهم على القوات الفرنسية . وفى السالمية هاجم الأهالى شرذمة من الجنود الفرنسيين

تحمل بريدًا إلى بونابرت ، وقتلوا منها ثمانية ، فانتقل الجنرال مينو Menou إلى القرية وأمر بإحراقها ، وأرسل منشورا إلى الجهات السالفة الذكر يهدد فيه بمثل هذا العقاب فى حالة وقوع اعتداء على الجنود الفرنسيين . وفى رشيد وأبى قير أخذ جنود الفرنسيين يتعرضون للهجوم من الأهالى ، وحدثت معركة فى ٢٠ نوفمبر أسفرت عن أسر عدد من الأهالى وإعدام مشايخ أدكو وأدفينا . وفى كفر شباس عمير بجوار سنهور ، بينما كانت كتيبة فرنسية على رأسها مينو تجوب البلاد فى ١٦ سبتمبر ، اصطدمت بمقاومة عنيفة من الأهالى بلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف فلاح ، واضطرت الكتيبة إلى الانسحاب إلى سنهور المدينة ثم إلى دسوق ثم قفلت عائدة إلى رشيد . وكتب مينو إلى بونابرت يقرر أن التوغل فى هذه الجهات أمر محفوف بالخطر ، لأن معظم القرى محصنة ويستلزم لإخضاعها قوة من سبعمائة إلى ثمانمائة جندى مسلحين بالمدافع .

وكان إبراهيم بك قد انسحب إلى بلبيس كما ذكرنا ، فوجه إليه نابليون حملة عسكرية تحركت يوم ٢ أغسطس للقضاء عليه ولكنها ووجهت بمقاومة شديدة من جانب الفلاحين فى أبى زعبل ، وفى الخانكة ، التى كانت فى منتصف الطريق بين القاهرة وبلبيس ، وفى ١١ أغسطس اشتبك بونابرت مع المماليك بقيادة إبراهيم بك فى معركة الصالحية ، وكادت تدور الدائرة على الفرنسيين لولا وصول المدد . ومع أن الصالحية سقطت فى يد القوات الفرنسية ، وأصبحت فى عهد الحملة الفرنسية من أكبر المواقع التى حصنها الفرنسيون – إلا أن الأهالى لم يكفوا عن مقاومة القوات الفرنسية وتهديد مواصلاتها مع القاهرة . وقد ظل العربان يهاجمون بلبيس منذ يوم ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ ، ولم تنقطع إغارتهم عليها بعد عجز القوات الفرنسية عن تعقبهم والإيقاع بهم . وفى مديريتى المنوفية والغربية ووجهت القوات الفرنسية بحركة مقاومة شديدة . وكان الجنرال فوجيير Fugieres قد سار من القاهرة مساء يوم ٥ أغسطس ١٧٩٨ قاصدًا منوف ثم غادرها إلى الغربية فى ١٣ أغسطس ، ولكنه اصطدم بعد مسيرة ساعة بقريتى غمرين وتتا ، اللتين ثارتا وحملتا السلاح وأغلقتا الأبواب فى وجه الجنود . وجرى قتال عنيف فى غمرين ، اشترك فيه الرجال والنساء ، وقتل فيه

نحو خمسمائة من الأهالى بينهم عدد من النساء . ثم استولى الفرنسيون على تتا ، وأشعلوا النيران فى القريتين عقابًا لهما . وفى ١٢ سبتمبر وجه الفرنسيون حملة لمعاقبة بلدة سنباط ، ودارت معركة كبيرة انتهت بإحراق البلدة ومقتل خمسمائة من الوطنيين .

وفى طنطا ظهرت نذر الثورة فى أوائل أكتوبر ١٧٩٨ وامتنع أهلها عن دفع أية ضريبة أو غرامة . وفى ٧ أكتوبر وكان المولد قائمًا ، هرع الأهالى مسلحين بالبنادق والحراب لمهاجمة الفرنسيين ، الذين قدموا لأخذ بعض الرهائن من أئمة المسجد الأحمدى ، وانضم إليهم أهالى البلاد المجاورة وفيهم ١٥٠ من فرسان العرب ، ودارت معركة انتصرت فيها البنادق الحديثة للكتيبة الفرنسية . وقد قدر الجنرال فوجيير عدد الثوار بعدة آلاف ، وقدر خسائرهم بثلاثمائة قتيل وجريح .

وفى كفر عشما ، لم يكف الأهالى عن مقاومة الفرنسيين فيها تحت قيادة زعيمهم أبو شعير ، الذى كان يتملك على عشرين قرية . وقد وجه بونابرت حملة بقيادة الجنرال لانوس Lanausse لإخضاعه ، ودارت معركة ليلة ٢٠ أكتوبر انتهت بمقتله ، ووجد فى قصره ثلاثة مدافع وعدد كبير من البنادق . ولكن هذه النتيجة لم تلق الرعب فى قلوب الأهالى فقد لقيت هذه الحملة مقاومة شديدة فى سلامون وسرسنا .

أما فى مديرية الدقهلية ، فقد بدأت المقاومة فى مدينة المنصورة والبلاد المجاورة لها منذ ١٠ أغسطس ١٧٩٨ ، حين دخلت المدينة جموع كبيرة من أهالى القرى المجاورة بمناسبة يوم السوق العامة ، واتفقوا على الفتك بجنود الحامية ، وحاصروا الجنود فى معسكرهم ، ويبلغ عددهم ١٢٠ جنديًا ، فلم ينج سوى ثلاثة .

وقد أثارت هذه الحادثة روح المقاومة فى المدن المجاورة فتجددت الاضطرابات

فى منطقة ميت غمر ودنديط وميت الفرماوى فى شهر أكتوبر ١٧٩٨ ، وباتت المواصلات الفعلية فى فرع دمياط مهددة . وعندما توجهت القوات الفرنسية لإخماد هذه المقاومة قطع الثائرون جسور الترع فغمرت المياه الأراضى . وقد وصف « ريبو » Rey baud المقاومة بأنها كانت كالحية ذات المائة رأس ، كلما أخمدها السيف والنار فى ناحية ، ظهرت فى ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت عليه .

وفى بلاد البحر الصغير الواقعة بين دمياط والمنصورة وبحيرة المنزلة قامت حركة مقاومة على جانب كبير من الأهمية ، تحت زعامة حسن طوبار زعيم إقليم المنزلة ، التى توارثت أسرته مشيخة البلد منذ عدة أجيال ، وأعلنت بلدتا « منية محلة دمنة » و« القباب الكبرى » الواقعتان على بحر أشمون ، العصيان . وقد وجه الفرنسيون حملة للقضاء على الحركة فوقعت معركة أمام بلدة الجمالية على الشاطئ الغربى من بحر أشمون ، استبسل فيها الفلاحون الذين انضم إليهم العربان ، ودار القتال فى البيوت والشوارع ، وقدرت خسائر الوطنيين بخمسمائة ، وانتهت المعركة بإحراق البلدة . وبرغم اعتقاد الفرنسيين بأن حسن طوبار هو الذى دبر واقعة الجمالية ، فإنهم لم يتمكنوا من وضع أيديهم عليه .

وقد امتدت نيران الثورة إلى دمياط ، التى ظهرت فيها علامات الهياج منذ أوائل سبتمبر ١٧٩٨ ، وأخذ حسن طوبار فى حشد أسطول كبير فى بحيرة المنزلة لمهاجمة المدينة . وقد وقع الهجوم المنتظر ليلة ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ ، واشترك فيه أسطول حسن طوبار مع أهالى البلاد المجاورة لدمياط ، ولكن القوات الفرنسية تمكنت من هزيمة الثوار وأجبرت فريقًا منهم على الانسحاب إلى بلدة الشعراء حيث أخذ يدافع عنها نحو ١٥٠٠ منهم . ولكن الفرنسيين تمكنوا من دخول البلدة وإحراقها . وفى ٤ أكتوبر تحركت من دمياط تجريدة فرنسية مكونة من قوة بحرية وأخرى برية للاستيلاء على المنزلة والقضاء على مقاومة حسن طوبار ، ولكن قبل أن تصل إليها ، خرجت مراكب الأهالى التى بلغت

نحو مائة سفينة من خلف الجزر التى كانت تحميها ، قاصدة الاصطدام بالسفن الفرنسية وإغراقها ، فتراجعت السفن الفرنسية إلى دمياط . وفى ٨ أكتوبر حاولت المراكب المصرية الهجوم على دمياط ، ولكن نيران المدفعية الفرنسية ردتها . ولما كان احتلال الفرنسيين للمنزلة قد أسقط المطرية فى أيديهم ، فقد قضى على مقاومة حسن طوبار الذى لم يجد أمامه سوى الهجرة إلى غزة .

(ب) حركات المقاومة فى الوجه القبلى :

أما فى الوجه القبلى ، فإن المقاومة التى لقيتها القوات الفرنسية كانت أشد عنفًا وتنظيمًا ، نظرًا لطبيعة البلاد والسكان . وتعتبر موقعة « سدمنت » يوم ٧ أكتوبر ١٧٩٨ أكبر موقعة دارت فى الصعيد بين القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ديزيه Desaix وبين قوات مراد بك التى كانت تضم عددًا كبيرًا من أهالى الفيوم فرسانًا ومشاة ، وقد دامت عدة ساعات ، وتكبد الفرنسيون فيها خسائر فادحة ، قدرها الجنرال برتييه بـ ٣٤٠ قتيلا و ١٥٠ جريحًا . وتعتبر هذه الموقعة هى التالية فى الأهمية لموقعة الأهرام ، وقد انتصرت فيها الأسلحة الفرنسية الحديثة مع النظام الحربى وكفاية القيادة .

على أن هذا الانتصار لم يوطد مركز الفرنسيين فى الصعيد ، فعلى الرغم من أن الجيش الفرنسى فتح مديريات بنى سويف والمنيا والفيوم ، فإنه لم يستطع إخضاعها . وكانت سلطة الفرنسيين تكاد تكون معدومة بين الأهالى . على حين استمرت أعمال المقاومة والمناوشات . وقد قام ديزيه منذ ٦ نوفمبر بمحاولة لإخضاع الثورة فى القرى المجاورة للفيوم ، ولكن الأهالى من الفلاحين والعرب والمماليك انتهزوا الفرصة لمهاجمة مدينة الفيوم بقوة بلغت نحو خمسمائة من المماليك وفصيلة من الفرسان البدو وألفين من الفلاحين . ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب تحت النيران الفرنسية ، وكانت معظم الخسارة فى صفوف الأهالى .

وقد عمد ديزيه بعد تلقى المدد إلى استئناف الحملة على الصعيد من

بنى سويف ، وتعقب جيش المماليك بقيادة مراد بك ، وقد قطع ديزيه المسافة من بنى سويف إلى جرجا فى ثلاثة عشر يومًا ، من ١٦ - ٢٩ ديسمبر ١٧٩٨ ، دون مقاومة تقريبًا ، إذ أخذ مراد بك فى التراجع أمامه بجيشه ، فى حين فضل الأهالى عدم التصدى لقوة الجيش الفرنسى . ولكن بعد وصول ديزيه إلى جرجا ، كانت جميع المدن تقريبًا التى فتحها فيما بين أسيوط وجرجا تشتعل بالثورة ، حتى شملت نحو أربعين بلداً ، وقد واجهتها القوات الفرنسية بكل عنف حتى وصفت المعارك بأنها أشبه بالمذابح .

ففى سوهاج جرت معركة يوم ٣ يناير ١٧٩٩ بين القوات الفرنسية وبين قوات الثوار ، التى قدرت بأربعة آلاف من الفلاحين مسلحين بالبنادق والحراب وسبعمائة من الفرسان ، فقد فيها الثوار نحو ثمانمائة قتيل . ولكن هذه الكارثة لم تقض على الثورة . ففى تجاه طهطا هجم الأهالى بقوة تبلغ نحو ألفى فارس عدا المشاة ، على مؤخرة جيش الجنرال دافو ، Davout ، ولكن المعركة انجلت عن مقتل نحو ١٥٠٠ من الفرسان وثمانمائة من المشاة . وانتقم الفرنسيون من القرى بحرقها وقتل خمسمائة من أهلها .

وقد انطلق ديزيه بعد وصول الأسطول إليه حاملا المدد ، لفتح بقية الصعيد . فى حين كان مراد بك يتأهب لمعركة فاصلة ، بانضمام الأهالى الثائرين إليه وقدوم عرب جدة وينبع من سواحل البحر الأحمر لنجدته . وقد دارت المعركة فى سمهود يوم ٢٢ يناير ١٧٩٩ بين جيش مراد بك ، الذى كان يتكون من سبعة آلاف من الفرسان المصريين وثلاثة آلاف من المشاة ، وألفين من عرب ينبع وجدة - وبين جيش ديزيه الذى كان عدده خمسة آلاف مزودين بالمدفعية والبنادق الحديثة . ولكن المعركة انتهت بهزيمة جيش مراد بك ، وانفتح الطريق أمام الجيش الفرنسى لاحتلال البلاد . فأخذ يطارد جيش مراد بك إلى فرشوط ثم إلى دندرة ، ثم إلى طيبة وأرمنت وإسنا ، ثم إلى أسوان يوم أول فبراير ، وانسحبت قوات مراد إلى ما وراء الشلال .

وكما هى العادة ، لم تلبث المقاومة أن تجددت فى البلاد التى احتلها

الفرنسيون ، فيما بين جرجا وأسوان . وجرت معركة كبيرة قريبة الشبه بمعركة الصالحية بين جموع الأهالى وفلول المماليك الذين كان يقودهم حسن بك الجداوى وعثمان بك حسن ، وبين القوات الفرنسية فى الردسية جنوب ادفو يوم ١١ فبراير ، تكبد فيها الفريقان خسارة جسيمة . كما جرت معركة أخرى فى قنا يوم ١٢ فبراير ١٧٩٩ . حين هاجم الأهالى وعرب الحجاز ، الذين كان يقودهم الشريف حسن ، المدينة ، لموقعها الذى كان يفضى إليه وادى القصير ممر القوافل الذاهبة إلى الحجاز . ولكن الفرنسيين كبدوا المهاجمين خسائر جسيمة ، ثم هاجموهم فى أبو مناع حيث دارت معركة أخرى يوم ١٧ فبراير انتهت بالاستيلاء على القرية وإضرام النار فيها وفى القرى المجاورة . وفى ٢٥ فبراير دارت معركة أخرى فى إسنا التى هاجمتها قوة وطنية مكونة من سبعمائة من الفرسان والنوبيين ، ولكنها انتهت بانتصار الفرنسيين .

ولم يتيسر للفرنسيين إخضاع الصعيد إخضاعًا كليا ، فقد أصبح جيشهم مبعثرًا على طول النيل ، ولم يكن سلطانهم يتعدى المدن التى لهم بها حاميات . وكتب ديزيه إلى بونابرت يقول : « إن علينا أن نحارب ثلاث قوى مجتمعة وهم : العرب القادمون من القصير ، والمماليك ، والأهالى ، فليس من السهل إخضاع هذه البلاد .

وقد استطاع الفرنسيون إدخال عدد من المماليك فى خدمتهم ، بعد أن طلب هؤلاء الانضمام إليهم بحجة أنهم كانوا جنوداً فى الجيش النمساوى وأسرهم الاتراك ثم أصبحوا مماليك . كما أدخل الفرنسيون فى صفوف الجيش الفرنسى جميع المماليك الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والسادسة عشرة ، وبذلك أخذت تذوب مقاومة المماليك .

ولكن مقاومة الأهالى كانت منتظمة ، ودارت معارك عنيفة بين الثوار والفرنسيين فى الصوامعة (جنوب طهطا) يوم ٥ مارس ١٧٩٩ ، وفى سهل قفط يوم ٨ مارس ، وفى أبنود من ٨ - ١٠ مارس ، وفى بئر عنبر يوم ٢

أبريل ، وفى برديس يوم ٦ ابريل ، وفى جرجا يوم ٧ آبريل ، وفى جهينة يوم ١٠ أبريل ، وفى بنى عدى يوم ١٨ أبريل ، وفى « أبو جرج » ثم فى المنيا يوم ٢٣ أبريل . وفى أسوان يوم ١٦ مايو . وكانت القوات الفرنسية لاتكاد تتغلب على قوى الوطنيين وتقوم بتشتيتها حتى تتجمع من جديد ، وتعود إلى القتال ثانية فى ميدان مترامى الأطراف يمتد من الجيزة شمالا إلى أسوان جنوبًا ، ومن القصير شرقًا إلى واحات الصحراء الكبرى غربًا ، دون أن تتمكن من إخضاع الأهالى .

(جـ) ثورة القاهرة الأولى :

بينما كانت المقاومة ضد الغزو الفرنسى تشتعل فى الأقاليم ، كانت الظروف تتجمع فى القاهرة لقيام الثورة . ذلك أن الضرائب الفادحة التى فرضها بونابرت على التجار ، ومصادرة الأموال ، وهدم أبواب الحارات ، فضلا عن أخبار الفظائع التى ارتكبها الفرنسيون فى المديريات – كل ذلك جعل فكرة الثورة تختمر فى النفوس . فتكونت لجنة ثورية على رأسها الشيخ السادات فى الأزهر لتنظيم المتطوعين للقتال واستخراج الأسلحة المخبوءة .

وسرت روح الثورة إلى طبقة الملاك والتجار وأصحاب الصناعات ، بعد أن أثقلت الضرائب الجديدة كاهلهم ، واجتمعت اللجنة ليلة ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ من ثلاثين عضوًا ، وقررت بدء العمل فى اليوم التالى بإغلاق الحوانيت ودعوة التجار والصناع للتوجه إلى مركز القيادة العامة احتجاجًا على الضرائب الجديدة . وفى اليوم التالى خرج الناس إلى الطرقات فى حالة هياج وظهرت الأسلحة فى الشوارع والميادين ، واشترك الفلاحون وأهالى الضواحى فى التجمهر ، وأخذ الثوار طريقهم إلى مراكز الحراسة الفرنسية ، فقتلوا الجنود والحراس ، وجرى اشتباك قتل فيه الجنرال ديبوى Dubuy حاكم القاهرة مع بعض الفرسان ، واشتدت حمية القتال فى نفوس الثوار ، فأقاموا المتاريس فى

الشوارع والحارات ، وهاجموا الدوريات الفرنسية . وامتنع بالجامع الأزهر خمسة عشر ألفا من الثوار أقاموا المتاريس فى الطرق الموصلة إليه ، وأرسلوا الدعاة فى الليل إلى القرى المجاورة يستنهضون الفلاحين للقتال . وفى فجر اليوم التالى ٢٢ أكتوبر كان أهل الضواحى يتوافدون على المدينة . التى أصبحت معظم أبوابها فى يد الثوار . ودار قتال عنيف قتل فيه الكولونيل سولكوسكى Sulkowsky

وقد حاول أعضاء الديوان التدخل بين بونابرت والثوار فى الأزهر على أساس الكف عن القتال . ولكن مسعاهم خاب . وفى الظهر بدأت المدفعية الفرنسية من فوق ربا المقطم والقلعة تصب قذائفها على المدينة وأخذت تنهال آلاف القنابل على الأزهر والأحياء المجاورة له ، فمات ألوف من السكان تحت الأنقاض ، وكان الأزهر والأحياء المجاورة له مسرحًا لهذا التدمير . واضطر مشايخ الأزهر إلى طلب الهدنة . فقبل بونابرت ذلك ، وتوقفت المدفعية الفرنسية ، وانتهت المفاوضة بإلقاء السلاح ورفع المتاريس . فدخل منها الجنود حتى وصلوا إلى الجامع الأزهر ، فاقتحموه بالخيل وعسكروا فيه طول الليل .

وقد قتل فى هذه الثورة من الأهالى عدد يقدر بأربعة آلاف ، وجرى التنكيل بالثوار ، فصدر أمر بونابرت بقطع رءوس جميع المسجونين الذين اعتقلوا ومعهم أسلحة ، وإغراق جثثهم فى النهر . وقبض على ثمانين من أعضاء لجنة الثورة ، تم إعدامهم جميعًا . وقد أحجم بونابرت عن إعدام الشيخ السادات لأنه رأى أن ضرر هذا الإعدام أكثر من نفعه . وأعدم الفرنسيون ثلاثة عشر عالمًا من علماء مصر رميًا بالرصاص يوم ٤ نوفمبر ، منهم الشيخ أحمد الشرقاوى والشيخ عبد الوهاب الشبراوى ، والشيخ يوسف المصيلحى ، والشيخ سليمان الجوسقى ، والشيخ إسماعيل البراوى ، وهم من أواسط علماء الأزهر . وفرض الفرنسيون الإرهاب فى القاهرة ، وأبطل بونابرت اجتماع الديوان مدة شهرين حتى شهر ديسمبر ١٧٩٨ . وأقام القلاع والطوابى على التلال المحيطة بالمدينة للتعامل مع الثوار عند قيام ثورة أخرى .

(د) ثورة القاهرة الثانية :

على أن هذا القمع العنيف لم يفلح فى سحق روح الثورة فى سكان القاهرة ، فقد سنحت الفرصة مرة أخرى عندما تدهور مركز الفرنسيين فى مصر نتيجة للصراع العالمى الذى كان يجرى فى ذلك الحين بين الثورة الفرنسية وأوربا ، ثم فشل الحملة الفرنسية على الشام ، ورحيل نابليون سرًّا إلى فرنسا بعد شهر من موقعه أبى قير البحرية فى أغسطس ١٧٩٨ ، وتولى كليبر ، وهو من أنصار الجلاء ، القيادة فى مصر .

فقد ترتب على اتفاقية العريش التى أبرمها كليبر مع العثمانيين والتى تنظم انسحاب القوات الفرنسية من مصر . أن أخذ كليبر فى نقل عتاد الجيش الفرنسى وذخائره إلى الإسكندرية . وبدأ الجيش فى إخلاء الصعيد والنزوح عن مراكزه فى الوجه البحرى ، فى حين دخل الجيش العثمانى إلى مصر من سوريا واحتل الصالحية وبلبيس ودمياط ، ورابطت طلائعه فى الخانكة . ولكن اعتراض الحكومة الإنجليزية على عودة « جيش الشرق » الفرنسى فى مصر إلى ميادين القتال فى أوربا ، أدى إلى وقف عملية الجلاء ، وأسرع كليبر فى ٢٠ مارس ١٨٠٠ بالزحف بجيشه إلى المطرية ، حيث وصلت طلائع الجيش العثمانى ، واشتبك به وألحق به هزيمة ساحقة فى عين شمس ، ارتد على أثرها إلى بلبيس ، ثم الصالحية ، ثم إلى حدود فلسطين .

وقد جاءت هذه المعركة مناسبة لتفجير الثورة فى القاهرة مرة أخرى . وقد استمرت فى هذه المرة نحو شهر ، ولعبت البورجوازية المصرية الممثلة فى التجار والعلماء والأعيان دورًا هامًّا فى قيادتها ، وعلى رأسها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحروقى كبير التجار ، والشيخ الجوهرى ابن الشيخ محمد الجوهرى ، والحاج مصطفى البشتيلى من كبار التجار . وقد اشترك فى هذه

المقاومة العناصر المملوكة والتركية التى انفصلت عن ميدان معركة عين شمس ، بينما كانت المعركة دائرة ، .ووصلت القاهرة بقيادة نصوح باشا وناصف باشا ، بالاضافة إلى بعض البكوات المماليك كإبراهيم بك ومحمد بك الألفى .

وقد بدأت الثورة فى بولاق يوم ٢٠ مارس ١٨٠٠ ، ومعركة عين شمس دائرة ، وتزعم المقاومة الحاج مصطفى البشتيلى . وقد هاجم الثوار معسكر الفرنسيين بساحل النيل وقتلوا من به ونهبوه ، ثم اتجهوا بما وصلت إليه أيديهم من البنادق والسيوف والعصى إلى قنطرة الليمون (قلعة كامان) لاقتحامها ، ودار قتال سقط فيه ثلثمائة من الثوار . وقد انتشرت الثورة فى الأحياء الأخرى بعد أن سرت الإشاعات بهزيمة الجيش الفرنسى فى المعركة ، واتجه الثوار إلى معسكر القيادة العامة للجيش الفرنسى بالأزبكية وحاصروه وهاجموه بثلاثة مدافع من مدافع العثمانيين فى المطرية ، وازدادت الجموع الثائرة حتى قدرت بخمسين ألفًا . وفى اليوم التالى حصل الثوار على عدة مدافع أخرى مدفونة فى بيوت بعض المماليك لمهاجمة المعسكر ، ولكن قوات الجنرال لاجرانج Lagrange التى أرسلها كليبر لنجدة حامية القاهرة ، تمكنت من رفع الحصار والانضمام إلى الحامية ، وحاول الجنرال فريان Friant إعادة النظام إلى المدينة ، ولكنه عجز عن اقتحام الشوارع التى أقيمت فيها المتاريس والاستحكامات المنيعة فى معظم أحيائها وعلى أبواب المدينة ، وبلغ ارتفاع بعض هذه المتاريس اثنى عشر قدمًا وقد وصف أحد مهندسى الحملة ، وهو مارتان Martin ما قام به سكان القاهرة بأنه يصعب تصديقه ، « فقد صنعوا البارود وصنعوا القنابل من حديد المساجد وأدوات الصناع » وذكر كليبر أن الثوار « استخرجوا مدافع كانت مطمورة فى الأرض ، وأنشئوا معامل للبارود ومصانع لصب المدافع وعمل القنابل » . وكان التجار يتولون إمداد الثوار بالزاد والأقوات .

ولما كانت مهاجمة معاقل الثوار فى استحكاماتهم ، من شأنها أن تكلف الفرنسيين خسائر كبيرة فى الأرواح ، فقد اعتمد كليبر على الزمن فى إلحاق الملل بالثوار . فى حين اتجه إلى مقاومة القيادة التركية والمملوكية فى القاهرة

لإلقاء السلاح ، ومفاوضة مراد بك فى إبرام الصلح ، وأخذ فى إخضاع الوجه البحرى لتطويق القاهرة وإخماد الثورة ، وقد أفلح فى تحقيق الغرضين فى أوائل أبريل ، ثم أخذ فى الهجوم على مواقع الثوار ليلة ٤ أبريل ، واستمر القتال عنيفًا إلى يوم ٢١ أبريل ١٨٠٠ . وقد جرت وساطة من جانب العلماء مع كليبر ، ولكنها فشلت بسبب تشدد العامة والجنود العثمانيين والمماليك ، وتمكن كليبر من الاستيلاء على بولاق يوم ١٥ أبريل بعد قتال عنيف انتقل من بيت إلى بيت ، وأسفر عن تدمير الحى كله ، والقبض على الحاج مصطفى البشتيلى وإعدامه ، وفى يوم ١٨ أبريل شن الفرنسيون هجومًا عامًّا على أحياء القاهرة الأخرى أسفر عن إبرام اتفاق يوم ٢١ أبريل ١٨٠٠ مع ناصف باشا وعثمان البرديسى وإبراهيم بك ، على انسحاب الجنود العثمانيين والمماليك من القاهرة ابتداءً من ٢٥ أبريل حاملين أسلحتهم ، وتعهد كليبر بالعفو التام عن جميع أهالى القاهرة ، وقد سار مع الأتراك والمماليك زعماء المصريين من أمثال السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقى . ولم يحافظ كليبر على وعده ، فقد فرض على أهالى القاهرة غرامة باهظة قدرها اثنا عشر مليونًا من الفرنكات ، ونكل بكثير من زعماء الحركة وعلى رأسهم السيد محمد السادات . وانتهت بذلك ثورة القاهرة الثانية .

وقد جرت الأمور بعد ذلك فى طريق انتهاء الحملة الفرنسية على مصر . فقد قتل كليبر على يد سليمان الحلبى ، الذى أبدى بسالة منقطعة النظير عند إعدامه ، وخلفه مينو ، الذى أخذت القوات الفرنسية فى عهده فى الانقسام بين أكثرية تريد الجلاء عن مصر ، وأقلية رأسها مينو نفسه تريد البقاء . وفى نفس الوقت كانت إنجلترا تعد العدة لإخراج جيش الشرق الفرنسى من مصر دون إبطاء . وفى أوائل مارس ١٨٠١ نزلت حملة إنجليزية من ٢٠ ألف جندى فى أبى قير ، وهزمت الجيش الفرنسى الرئيسى فى كانوب فى ٢١ مارس ١٨٠١ ، وحاصرت الإسكندرية ، وتقدمت نحو القاهرة ، فى الوقت الذى كان يقترب منها جيش عثمانى آخر بقيادة الصدر الأعظم . وفى أواخر يونيو استسلمت القوات الفرنسية فى القاهرة إلى الإنجليز بشروط اتفاقية العريش ، وبعد مضى

أربعة أشهر استسلمت الإسكندرية ، حيث كان يقيم مينو نفسه ، بشروط اتفاقية العريش أيضًا . وتم الاتفاق على شروط الجلاء فى ٣١ أغسطس ١٨٠١ ، وفى خلال سبتمبر أخذت القوات الفرنسية فى الجلاء عن مصر . وفى ٩ أكتوبر من نفس العام وقعت فرنسا معاهدة صلح مع تركيا ، وفى مارس ١٨٠٢ عادت مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية مرة أخرى بمعاهدة أميان Amiens

obeikandl.com

٣ - الاحتلال الإنجليزى ١٨٠١ - ١٨٠٣

لم يكن تخليص مصر من الاستعمار الفرنسى نهاية الخطر عليها من الاستعمار الأوربى ، ذلك أن التنافس الاستعمارى أخذ يشتد عليها من جانب إنجلترا وفرنسا حتى أصبحت جزءا هامًّا من المسألة الشرقية يعرف باسم « المسألة المصرية » .

وكانت قد بقيت فى مصر بعد جلاء الفرنسيين عنها جيوش ثلاثة ، هى : الجيش الإنجليزى ، الذى كان مؤلفًا من ستة عشر ألفا بقيادة الجنرال هتشنون Hutchinson ويحتل الإسكندرية ورشيد ودمنهور ، فضلا عن ستة آلاف جندى من الهند بقيادة الجنرال بيرد Baird ويحتل الجيزة .

ثم الجيش العثمانى ، وكان مؤلفًا من نحو خمسة وثلاثين ألفًا ، ويحتل العاصمة ومعظم بنادر مصر الوسطى والصعيد وشمال الدلتا .

وأخيرًا جيش المماليك الذى كان قد تحالف مع الإنجليز ، ولكنه كان جيشًا لم يتبق منه سوى ثلاثة آلاف تقريبًا . وكان الانقسام مستمرا بين أنصار إبراهيم بك وخلفاء مراد بك الذى مات فى ١٨ أبريل ١٨٠١ . وكان أنصار إبراهم بك يقيمون فى القاهرة ، على حين كان خلفاء مراد بك فى الاسكندرية وأبى قير .

وإلى جانب هذه القوى الثلاث ، كانت قوة البورجوازية المصرية الصاعدة على حساب ضعف العنصر المملوكي ، والتى أثبتت جدارتها فى أعمال المقاومة ضد الفرنسيين . وكان الديوان مؤلفًا من صفوة بنيها ، بعد أن كان الديوان القديم مقصورًا على المماليك ، وكان قد برز منهم زعماء ، مثل السيد عمر مكرم

والسيد محمد السادات والشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ محمد الأمير والشيخ محمد المهدى والشيخ سليمان الفيومى والسيد أحمد المحروقى كبير تجار القاهرة .

وقد أخذ الصراع بين القوى الثلاث الأولى يشتد فى ذلك الحين لصالح القوة الرابعة الوطنية . فقد أخذ العثمانيون فى تصفية العناصر المملوكية لكى يستردوا سيطرتهم على مصر . ولكن الانجليز وقفوا فى صف المماليك ، وهددوا بقصف القاهرة ، وأجبروا الوالى التركى على إطلاق سراح ٢٥٠٠ مملوك ، ولكنهم لم يلبثوا أن تخلوا عنهم مؤقتاً بعد تحسن العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية ، فأصبحت السلطة فى القاهرة والوجه البحرى خالصة للعثمانيين . ثم سحبت الحكومة البريطانية جيشها من الجيزة ولم يبق سوى جيشها فى الإسكندرية ، فتهيأت الفرصة لقيام حرب بين الجيش العثمانى وبين المماليك ، الذين نسوا مؤقتاً خلافاتهم . وفى هذه الحرب تهيأت الفرصة لمحمد على ، الذى كان على رأس أحد الجيشين اللذين جردهما خسرو باشا الوالى العثمانى الجديد لقتال المماليك ، للاحتفاظ بقوته العسكرية عن طريق الامتناع عن القتال وترك الجيشين العثمانى والمملوكى يصفيان بعضهما البعض .

وفى ذلك الحين كان الإنجليز يماطلون فى الجلاء عن الإسكندرية حسب نصوص صلح « أميان » Amiens ، واضطرت فرنسا إلى إيفاد الكولونيل سبستيانى Sebastiani ليعرف نيات الإنجليز ودراسة الحالة فى مصر ، وعرف الزعماء المصريون قدوم المندوب الفرنسى لاستعجال الإنجليز فى الجلاء عن البلاد ، فقابلوه بحفاوة ، وأحدثت زيارته ضجة بين الجماهير ، كانت تعبيراً عن رغبتها فى جلاء الإنجليز . وقد أفلح الضغط الفرنسى أخيراً فى إجبار إنجلترا فى ١٦ مارس ١٨٠٣ ، ولكن بعد أن اصطحبوا معهم محمد بك الألفى إلى لندن لاستخدامه عند اللزوم فى العودة إلى مصر .

٤ - تولية محمد على

بعد جلاء الإنجليز عن مصر أخذت عناصر الجيش العثمانى ، التى كانت تتكون أساسا من أرناءود (ألبانيين) وإنكشارية ، فى الاقتتال فيما بينها ، فى حين انسحب المماليك بقيادة عثمان البرديسى إلى الصعيد ، وقد أفلح الأرناءود فى طرد الوالى خسرو باشا من القاهرة ، فانسحب إلى دمياط وانتهت ولايته الفعلية بعد سنة وأربعة أشهر تقريبا . وطلب طاهر باشا ، قائد الأرناءود ، من المشايخ اختيار من يشغل المنصب ، فأعلنوه فى يوم ٦ مايو ١٨٠٣ باختياره « قائمام » ، وبذلك ظهرت للمشايخ فى التعيين سلطة اسمية كانت مقدمة لاختيار محمد على فيما بعد .

على أن الانكشارية لم يلبثوا أن تمكنوا من قتل طاهر باشا بعد عشرين يومًا ، وعينوا أحمد باشا ، والى « المدينة المنورة » الذى كان موجودًا وقتذاك فى القاهرة ، واليًا . ولما كانت سيطرة الانكشارية تهدد قوة محمد على ، فقد تحالف مع إبراهيم بك وعثمان البرديسى وباقى زعماء المماليك وأسقطوا أحمد باشا فى اليوم التالى . وتقاسم محمد على وإبراهيم بك السلطة الفعلية ، ولكن السلطة الظاهرية ظلت للمماليك . فقد كان محمد على يريد الوصول إلى السلطة بالطريق الشرعى ، وموافقة السلطان . وقد حدثت محاولة عثمانية لفرض على باشا الجزائرلى واليًا على مصر ، ولكنها انتهت بقتله ، وانقضاء السلطة العثمانية من الناحية الفعلية .

ولما كانت السلطة المملوكية قد أخذت فى فرض مظالمها المعهودة على الشعب المصرى وإرهاقه بالضرائب ، فسرعان ماشبت الثورة فى مارس ١٨٠٤ ، وأخذ الشعب فى القاهرة يستولى على الشوارع والميادين والمبانى ويستعد للمقاومة

العنيفة . وقد أخذ محمد على فى هذه الثورة جانب الجماهير ، وجاهر بانضمامه إلى المشايخ والعلماء ، وأمر جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة ، ومحاصرة بيوت زعمائهم ، فهرب إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى ، وانقض الشعب فى رشيد ودمياط وسائر العواصم على الحكام المماليك ، فهربوا إلى الصعيد . ولم يتعجل محمد على فى تعيين نفسه ، بل أعاد خسرو باشا إلى الولاية ليكسب عطف الباب العالى ، وحتى عندما عاد الجند إلى عزله ، سعى فى تعيين خورشيد باشا ، وقد عينه الشيوخ وزعماء الجند إلى جانبه « قائمقاما » . على أن خورشيد باشا لم يلبث أن أخذ يكرر مساوئ خلفائه فى البطش بالأهالى ، وفرض الاتاوات والضرائب ، مما أدى إلى ثورة مايو ١٨٠٤ ، التى تصدرها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف .

وكانت هذه الثورة هى القاضية ، فقد اجتمع العلماء ونقباء الصناع ، بوصفهم وكلاء الشعب ، يوم ١٣ مايو ١٨٠٥ ، واتخذوا قرارا بعزل خورشيد باشا وتعيين محمد على واليًا بدله بشروطهم ، وقد قبل محمد على الولاية ، وألبسه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى فى دار المحكمة خلعة الولاية ، فكانت تلك أول مرة فى تاريخ مصر الحديث يعزل فيها الوالى ويعين آخر بقوة الإرادة الشعبية . وكتب الجبرتى يقول ، « تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل ، وإقامة الأحكام والشرائع ، والاقلاع عن المظالم ، وألا يفعل أمرًا إلا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه » واضطر السلطان سليم الثالث إلى الاعتراف بمحمد على واليًا على مصر .

٥ – حملة فريزر Fraiser

باستئناف الحرب بين إنجلترا وفرنسا فى أغسطس ١٨٠٥ ، أخذ التسابق بين الدولتين الاستعماريتين يشتد على مصر . فقد رأت إنجلترا ضرورة منع فرنسا من الاستيلاء على مصر من جديد ، عن طريق إنشاء حكومة تتكون من أنصارهم المماليك ، وعقد اتفاق بين الباب العالى وبين محمد الألفى وجماعته ، وإقصاء محمد على ، الذى كانت تراه مواليًا لفرنسا ، عن الولاية . وقد أفلحت جهود الإنجليز فى الآستانة فى إصدار فرمان بتولية موسى باشا واليًا على مصر وتقليد محمد على ولاية سالونيك ، ولكن محمد على ، بالاستناد إلى تأييد المشايخ والعلماء ، لم يذعن لفرمان السلطان ، وخاض عدة معارك ضد محمد الألفى ، وعمد إلى استمالة قائد الأسطول التركى القبطان صالح باشا ، فأصدر الباب العالى فرمانا فى سبتمبر ١٨٠٦ بتثبيت محمد على فى الولاية ، بناء على تأييد الخاصة والعامة له .

ولم يلبث تطور الموقف السياسى والعسكرى فى أوربا لغير صالح الانجليز ، وهو الذى انتهى بإعلان السلطان الحرب على إنجلترا وروسيا فى ديسمبر ١٨٠٦ ، أن أدى بإنجلترا إلى اتخاذ قرار باحتلال الإسكندرية ، لمنع فرنسا من احتلالها من ناحية ، وتأييد وحماية القوى المملوكية الموالية لها من جهة أخرى .

وقد وصلت حملة فريزر Fraiser الإسكندرية يوم ١٦ مارس ١٨٠٧ وتتكون من ستة آلاف جندى . وكانت الإسكندرية مستقلة عن باشوية القاهرة ، وتخضع مباشرة للباب العالى . وكان حاكمها ، وهو أمين أغا ، من ضباط الآستانة ، ولا يميل إلى الاعتراف بسلطة محمد على ، كما كان أهل الإسكندرية يخشون أن تخضع مدينتهم لسيطرة الألبانيين فيعيثون فيها فسادًا . ولذلك

استولى الإنجليز على الاسكندرية ليلة ٢١ مارس دون مقاومة ، بعد أن اتفق معهم أمين أغا على تسليم المدينة ، وتسليم نفسه كأسير حرب ومعه حامية المدينة وعددها ثلثمائة مقاتل .

ولقد كانت الأوامر الصادرة إلى فريزر هى الاكتفاء باحتلال الإسكندرية ، ولكن لما كانت الفكرة السائدة هى أن جنود الحملة بالاسكندرية يتعرضون لخطر الموت جوعًا ، إذا لم يحتل الجيش رشيدًا لضمان تموين الحامية ، نظرًا لوقوع رشيد على مصب النيل ، وسهولة الاتصال عن طريقها بين داخل البلاد وبين الإسكندرية ، فقد كان لذلك أن وجه فريزر ، تحت الحاح القنصل الإنجليزى ميسيت Misset قوة مكونة من نحو ١٤٠٠ جندى بقيادة الجنرال ويكوب Wacop للاستيلاء على رشيد يوم ٢٩ مارس ، وقد وصلت هذه القوة إلى المدينة فى اليوم التالى ، وتأهبت لدخولها صبيحة يوم ٣١ مارس .

على أن القوة لم تلبث أن أصيبت بهزيمة ساحقة . بسبب استبسال أهل رشيد وبراعة قيادة حاكمها على بك السلانكللى ، الذى كان تحت قيادته نحو سبعمائة جندى . فقد أمر بابتعاد مراكب التعدية إلى البر الشرقى حتى لا يجد رجال الحامية وسيلة للارتداد ، وبذلك أصبح الجنود والأهالى بين الجيش الإنجليزى والبحر ، ثم أمر بتراجع الحامية إلى داخل المدينة واعتصام الأهالى فى بيوتهم إلى حين صدور الأوامر بالمقاومة . ولم يكد الجنود الإنجليز يتوسطون المدينة وتشتمل عليهم ، حتى أصدر على بك أمره بإطلاق النار ، فانطلق الرصاص من النوافذ والسطوح ومن كل جانب ، وقتل الجنرال ويكوب ، وقتل نحو ١٧٠ قتيلا و٢٥٠ جريحًا . وأسر المصريون ١٢٠ أسيرًا أرسل بهم إلى القاهرة فوصلوها يوم ٥ أبريل . واضطرت بقية القوة الانجليزية إلى التقهقر إلى الإسكندرية عن طريق أبى قير .

وقد أراد فريزر أن يمحو آثار هذه الهزيمة ، فأرسل حملة ثانية متألفة من ٢٥٠٠ جندى بقيادة الجنرال وليم ستيوارت ، فضرب الحصار على رشيد ،

ونصب المدافع على آكام أبى مندور التى تتسلط عليها ، وأخذ يضربها بالمدافع تمهيدًا للهجوم عليها ، ولكن المدينة استغاثت بالقاهرة والسيد عمر مكرم ، وطلبت إمدادها بالرجال والذخيرة ، فسارع المتطوعون إلى نجدة رشيد ، كما تطوع أهالى البحيرة والبلاد المجاورة لرشيد وأقبلوا يدافعون عنها .

فى تلك الأثنان وصل محمد على إلى القاهرة من الصعيد ، وأخذ فى إعداد القوة لمواجهة الجيش الانجليزى ، وقد عاونه السيد عمر مكرم والعلماء فى جمع مايمكن تدبيره من المال وتجهيز قوة مكونة من أربعة آلاف مقاتل وألف وخمسمائة من الفرسان ، تحركت زاحفة إلى رشيد ، والتقت بكتيبة إنجليزية فى الحماد فأنزلت بها الهزيمة ، وحاولت القوات الانجليزية الانسحاب إلى مواقع الجيش الإنجليزى ، حول رشيد ، ولكن الفرسان المصريين قطعوا المواصلات بين الحماد ورشيد وأنزلوا بالجيش الإنجليزى هزيمة كبرى كبدته نحو ٤١٦ من القتلى و٤٠٠ أسير ، واضطر الجنرال ستوارت المرابط جنوبى رشيد ببقية القوات ، إلى رفع الحصار عنها ، والارتداد إلى أبى قير ثم إلى الاسكندرية .

ومالبثت حالة القوات الإنجليزية المنعزلة فى الاسكندرية فضلا عن ظروف الصراع فى أوربا ، أن أقنعت الحكومة البريطانية بضرورة الانسحاب ، فأرسل فريزر إلى محمد على فى طلب الصلح على اساس جلاء الجيش عن الإسكندرية ، وتبادل الأسرى والجرحى ، فتم ذلك باتفاق ١٤ سبتمبر ١٨٠٧ . وفى ١٩ سبتمبر تم جلاء الإنجليز عن المدينة ، وبذلك طويت صفحة الاحتلال البريطانى الثانى بعد مدة ستة أشهر .

٦ - تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى

وفى خلال الأربعين سنة التالية حتى عام ١٨٤٠ ، استطاع محمد على إقامة دولة حديثة قوية فى مصر ، وبناء إمبراطورية واسعة تمتد فى أفريقيا وشبه جزيرة العرب والشام والبحرين الأحمر والمتوسط . وكانت إصلاحاته تحمل طابعًا تقدميًا ، على الرغم من أنها كانت شديدة الوطأة على كاهل الفلاحين والعمال المصريين . وأحست الدول الأوربية الاستعمارية بالخطر على مصالحها من انتعاش هذا الجزء من جسد الدولة العثمانية ، وخشيت أن يرث دورها الإسلامى فى البحرين الأحمر والمتوسط ، فاتحدت ضده كل من إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا ، وفرضت عليه تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، التى جردته من جزء كبير من قوته العسكرية والبحرية ، وانتزعت منه جميع البلاد التى كانت تحت نفوذه ، وأفقدته بعض استقلاله الإدارى الداخلى . وكانت النتيجة أن أصبحت مصر مستباحة لتلك المصالح الأوربية المالية والتجارية ، التى أخذت تتطلع إلى مصر باعتبارها مطمعًا مثاليًا لاستثمار فائض رءوس الأموال ، وتصدير فائض البضائع . وفى خلال عشرة أعوام من تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ فارق محمد على الحياة ، وكان خلفاؤه أقل كفاءة ، فما لبثت مصر أن أخذت تسقط فى يد الاستعمار الأوربى بدون إطلاق رصاصة واحدة .

ويمكن تمييز أربع مراحل فى تاريخ النفوذ الأجنبى فى مصر ، المرحلة الأولى ، قبل الحملة الفرنسية ، وكان التجار الأجانب ينتظمون فى جماعات تحت رعاية شركاتهم المرخصة ، ويعيشون ويعملون داخل وكالات تعرف فى اللغة الإنجليزية باسم Factories تحت إشراف وحماية قناصلهم الذين كانوا يعينون من قبل الشركات ، ويسكنون فى حى خاص من المدينة منعزل تقريبًا عن السكان الوطنيين . وكانت علاقة هذه الوكالات الأجنبية بالحكومة المحلية والسكان

تحكمها ، من الناحية النظرية ، معاهدات الامتيازات الأجنبية التى كانت معقودة بين الدولة العثمانية ومعظم الدول الأوربية ، وتقضى بخضوع الأجانب الأوربيين للسلطة القضائية لقناصلهم فيما يتصل بالمنازعات المدنية والجنائية التى تنشأ فيما بينهم ، وتقدم لهم ضمانات مختلفة فيما يتعلق بحرية العبادة ، والأحوال الشخصية وممارسة التجارة وغيرها . ولكن هذه الامتيازات ، من الناحية الفعلية ، لم يكن معمولا بها لحد كبير فى مصر خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، بسبب ضعف السلطة العثمانية فى مصر ، وبسبب فوضى الحكم المملوكى ، وبالتالى كان الأجانب فى مصر فى هذه المرحلة واقعين تمامًا تحت رحمة الحكام المماليك .

وقد بدأت المرحلة الثانية فى عهد محمد على بعد استئناف التجارة الأوربية ، وفيها أخذ الجيل الجديد من التجار الأوربيين يتاجر لحسابه الخاص ، بدلا من الاتجار من خلال شركات الاحتكار القديمة المرخصة . وقد رحب محمد على بهؤلاء التجار لحاجته إليهم فى نظامه الاحتكارى ، الذى كان يعتبر نفسه فيه البائع والشارى الوحيد فى مصر ، وشجعهم على الخروج من أحيائهم ، وأخذ يضفى عليهم الإنعامات ، وأعاد العمل بالإعفاءات والمزايا التى تضمنتها معاهدات الامتيازات الأجنبية ، بل إن الامتيازات القضائية التى نصت عليها معاهدات الامتيازات قد اتسعت تدريجيًا فى عهده وتجاوزت ماكانت تفرضه من مزايا ، فبعد ان كانت هذه المعاهدات تقضى بضرورة حضور قنصل المتهم فى جميع المحاكمات الجنائية التى تجرى أمام المحاكم العثمانية ، أصبحت محاكمة المتهمين الأوروبيين (فى غير الجرائم المالية) تتم أمام محاكمهم القنصلية . وفيما يتصل بالمنازعات المدنية ، فقد جرى العرف فى عهد محمد على أن يتبع الأجنبى ، إذا كان مدعيًا ، المحاكم العثمانية إذا كان المدعى عليه عثمانيا ، ولكن محمد على ، لمواجهة الاعتراضات الأوربية ، اتبع سابقة جرت فى القسطنطينية ، وأقام فى الاسكندرية « محكمة تجارية مختلطة » من قضاة مصريين وأوربيين للنظر فى القضايا المستعجلة ، ثم تطور الأمر فى الدعاوى الهامة ، فأصبحت تسوى بطريق الضغط الدبلوماسى، الذى يتم عادة تحت شعار التحكيم.

وقد أصبح هذا الأسلوب فى تسوية المنازعات هو السائد فى المرحلة الثالثة ، أى فى عهد خلفاء محمد على ، خصوصًا فى عهد سعيد الذى تولى الحكم عام ١٨٥٤ ، مما ترتب عليه زيادة نفوذ القناصل فى مصر زيادة عظيمة ، وعلى نحوأصبح يطلق معه على هذا العهد اسم عهد القناصل .

وفى هذا العهد أصبحت مصر ميدانًا للنهب والسلب عن طريق ضغط القناصل بشكل لم يسبق له مثيل ، حيث أغار عدد عظيم من الأفاقين واللصوص الأوربيين على مصر ، كما لو كانت كاليفورنيا جديدة أو كلوندايك Klondyke حتى ارتفع عددهم من ١٤,٥٠٠ فى سنة ١٨٣٦ إلى ٨٠ ألفا فى سنة ١٨٧١ . والتجأ هؤلاء إلى حيلة تقديم المشروعات الخيالية والوهمية إلى الوالى ، فإذا وافق عليها وتبين استحالة تنفيذها ، لجئوا إلى القناصل للحصول على تعويضات ضخمة ، كما لجئوا إليهم للحصول على تعويضات طائلة عن الأعطال الموهومة والخسائر المتعمدة . وكان من القناصل ذوى السمعة السيئة فى مجال مساندة هذا الاحتيال ، القنصل الأمريكى إدوين دى ليون الذى خرج بمبالغ طائلة ، وقنصل بلجيكا واتحاد الهانسا زيزينيا Zizinia ، وقنصل اليونان باستريه ، والقنصل الفرنسى ساباتييه ، والقنصل النمساوى شراينر . وفى هذا الجو عقدت صفقة قناة السويس بين الوالى محمد سعيد وفرديناند دى ليسبس .

وبسبب هذا النهب ، بالإضافة إلى إسراف سعيد ، أخذ هذا يلجأ إلى توفير الموارد عن طريق إصدار الأذونات على الخزانة ، وعن طريق الاقتراض من بيوت المال الأوربية . وعند وفاته فى بداية عام ١٨٦٣ كانت الخزانة المصرية غارقة فى الدين تمامًا ، فبالإضافة إلى مبلغ ثمانية ملايين جنيه تقريبًا كان مفروضًا دفعها فى خلال ثلاثين سنة ، كان مايزال هناك أكثر من مليون جنيه يستحق الدفع بعد ثلاث سنوات ، فى حين كان الدين السائر يبلغ حوالى ٩ ملايين جنيه .

ومع تطور النهب الاستعمارى على هذا النحو ، بدأت المرحلة الرابعة للنفوذ

الأجنبى حين أخذ تدخل القناصل ، الذى كان قاصرًا على مساندة أصحاب التعويضات ، يتحول تدريجيًّا إلى تدخل تقوم به الحكومات ذاتها لصالح أصحاب السندات الأوربية ، وأصبح نهب مصر ، الذى بدأ فى شكل عمليات نصب يقوم بها المقامرون الأوربيون بمعاونة القناصل ، مصدرًا لربح نصف البيوت المالية فى أوربا ، بمساعدة غالبية حكومات الدول العظمى . ثم جاءت معالجة نوبار الخاطئة لمسألة الامتيازات الأجنبية . والتى كانت نتيجتها إنشاء المحاكم المختلطة ، فأصبحت الحكومة المصرية ودوائر أملاك الخديو خاضعة للسلطة القضائية لهذه المحاكم ، مما أدى إلى اجتثاث سلطة الخديو المطلقة من الجذور .

وفى عهد إسماعيل دخلت عملية النهب الاستعمارى مرحلة خطيرة ، يمكن تصويرها إذا علم أن القيمة الاسمية للقروض التى استدانها إسماعيل بلغت ٥٣ مليون جنيه ، لم يدخل منها الخزانة المصرية سوى ٣٢ مليون جنيه فقط بعد خصم الفوائد والاستهلاك ، وقد دفع منها على طول مدة ثلاثين عامًا مبلغ ٣٥ مليون جنيه ، أى أكثر مما حصلته الخزانة من القروض ، ومع ذلك فإن رأس مال الدين بعد استبعاد الدين السائر البالغ ١٨ مليون جنيه ، قد بلغ عام ١٨٧٦ مبلغ ٥٢ مليون جنيه ، أى مايزيد على كل ماتلقته الخزانة المصرية من القروض بـ ٢٠ مليون جنيه تقريبًا .

وكان من الطبيعى ان ينعكس هذا الوضع المالى على الوضع السياسى . فقد اضطر إسماعيل ، لدعم مركزه المالى لدى الدول الدائنة ، إلى أن يطلب من إنجلترا معاونته بموظفين حكوميين يتميزان بالكفاءة ، لاصلاح الإدارة المالية بالبلاد . فأرسلت إنجلترا بعثة خاصة برئاسة ستيفن كيف Cave ، اقترحت تسديد القروض قصيرة الأجل من حصيلة المقابلة ، وتحويل الباقى من الديون إلى دين موحد قدره ٧٢ مليونًا ، مع إقامة مصلحة للمراقبة تتسلم فروع الإيرادات المخصصة والاشراف على فرض وتحصيل الضرائب . ولكن فرنسا سارعت إلى الساحة ، وأرسلت مستشارا فرنسيا هو فييه Villet لعرض مشروع يقضى بتوحيد الدين وإنشاء صندوق للاستهلاك يديره أربعة من المندوبين

الدوليين يتولى استلام الحصص المخصصة من الإيرادات وتوزيعها . وقبل الخديو هذا المشروع وأصدر مرسومًا بإنشاء صندوق للدين العمومى فى ٢ مايو ١٨٧٦ يتولى إدارته مندوبون أوربيون (فرنسى وبريطانى ونمساوى وإيطالى) .

وسرعان ماوفدت بعثة أخرى فى أكتوبر ١٨٧٦ تمثل أصحاب الديون الثابتة مؤلفة من إنجليزى وفرنسى هما : Goschen and Joubert اقترحت إنشاء مراقبة ثنائية على المالية المصرية إلى جانب صندوق الدين العمومى ، يتولى أحدهما مراقبة إيرادات الحكومة والآخر مراقبة المصروفات ، ويكون لهما حق تعيين مأمورى تحصيل الضرائب فى الأقاليم وفصلهم ، ولاتعقد أية قروض أخرى إلا بموافقتها وموافقة صندوق الدين . واضطر الخديو إسماعيل إلى قبول هذه المراقبة الثنائية التى كانت تمثل تدخلا فعليا فى شئون البلاد وحدًّا للسلطة الخديوية من الناحية المالية والإدارية ، وبدأ تنفيذ ذلك فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ .

ولم يلبث النظام الجديد أن أخذ فى استخدام أساليب القهر والاستغلال وإلهاب الفلاحين بالضرائب ، وحبس المرتبات عن الموظفين ، وتسريح فريق من رجال الجيش ، والالتجاء إلى الكرباج لإكراه الفلاحين على الدفع ، حتى اضطر اللورد دربى Derby إلى التحذير من « قتل الأوزة التى تبيض ذهبًا » ، وكتب القنصل الانجليزى فيفيان يقول : « إن العملية كلها شائنة للغاية ، والبلاد قد امتصت إلى آخر قطرة » .

وما لبث التدخل الأجنبى أن مضى إلى نهايته ، فاضطر الخديو إسماعيل إلى قبول لجنة تحقيق برئاسة دى ليسبس فى ٣٠ مارس ١٨٧٨ ، كان رئيسها الفعلى هو « ريفرز ويلسون Rivers Wilson عدو الخديو اللدود . وقد انصرفت همة هذه اللجنة إلى تجريد الخديو وأسرته من أملاكهما ، وتخصيصها للوفاء بالدين ، وكذا تجريد الخديو من سلطته ووضعها فى يد وزارة مسئولة أمام الوصاية الأجنبية . وقد عين فيها ريفرز ويلسون وزيرا للمالية ، ودى بلنيير Blignieres الفرنسى وزيرًا للأشغال العامة . وبذلك انتقلت الوصاية الأجنبية إلى حكم مباشر .

ولكن هذا التطور فى النفوذ الأجنبى ، والذى أدى إلى سلب الخديو إسماعيل سلطاته وأملاكه ، لم يلبث أن دفعه إلى التحالف مع القوى البورجوازية (كبار الملاك) للاستعانة بها فى وجه الوصاية الأجنبية ، فافتتح بذلك الصفحة الأولى فى الثورة العرابية .

obeikandl.com

٧ - الثورة العرابية

(ا) التكوين الاجتماعى المصرى الحديث :

فى الوقت الذى كان النفوذ الأجنبى ينمو فى مصر على هذا النحو ، كان المجتمع المصرى منذ عهد محمد على يتعرض لتغيرات عنيفة ، مع انتقال حيازة الأرض من حق الانتفاع إلى حق الملكية الخاصة . ففى عامى ١٨٣٧ و ١٨٤٢ استقرت حقوق الملكية كاملة فى يد الطبقة الأرستقراطية فى مصر ، التى كان محمد على قد منحها المساحات الواسعة من الأراضى التى لم تدخل فى مساحة أطيان الفلاحة والأوسية عند مسح أراضى القطر المصرى عام ١٨١٣ ، والتى كانت تعرف بالأبعاديات . وكانت هذه الأرستقراطية تتكون من كبار رجال الإدارة والجيش والأعيان والأعراب ، وإلى جانبها كانت توجد أسرة محمد على التى أقطعها محمد على مقادير جسيمة من الأطيان تعرف بالجفالك . وبسقوط حق الملكية كاملة فى يد هذه الأرستقراطية ، نشأت الطبقة البورجوازية الكبيرة التى كانت بداية التكوين الاجتماعى لمصر فى العصر الحديث .

ولم تلبث حقوق الملكية أن أخذت تستقر فى يد الفلاحين بدورهم على مدى الستين عامًا التالية . وكان محمد على بعد مسح أراضى القطر المصرى عام ١٨١٣ قد قام بتوزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين ، حسب مساحة زمام كل قرية وتعداد سكانها من الشبان القادرين على العمل ، فكان كل فلاح يصيبه فيما بين ثلاثة وخمسة أفدنة ، ولم يكن لهؤلاء حق الملكية فيها كاملة ، بل حق الانتفاع فقط طيلة حياة الفلاح ، مقابل دفع الضريبة وعدم التصرف بالبيع أو التوريث . ولكن منذ عام ١٨٤٦ أخذت صفة الحيازة فى هذه الأراضى تنتقل من حق الانتفاع إلى حق الملكية شيئًا فشيئًا ، وبقانون المقابلة ١٨٧١ ، الذى كان

اختياريًّا فى أول الأمر ثم أصبح إجباريًّا ، والذى يعفى من نصف الميرى المربوط على الأرض ، وبصفة دائمة ، كل من يدفع قيمة ضرائبها فى ست سنوات فى مدة محدودة ، علاوة على الضريبة السنوية - أصبحت غالبية الأراضى الخراجية ملكًا مطلقًا لأصحابها ، فيما عدا حق الوقف . ومع أن قانون التصفية عام ١٨٨٠ أبطل العمل بقانون المقابلة ، فإنه أجبر الدولة على الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة بتمامها أو جزءًا منها . وظل هذا الوضع قائمًا حتى الاحتلال البريطانى .

وقد كانت هناك إلى جانب هاتين الطبقتين الرئيسيتين طبقة ضعيفة من التجار لاقبل لها بمنافسة العناصر الأجنبية الغازية ، بالاضافة إلى طبقة من الحرفيين منتشرة فى أنحاء البلاد تضم حرف البناء والصباغة والحدادة والنجارة والدباغة وطحن الحبوب وغيرها . وتتبع الأساليب القديمة فى الصناعة . وكانت قد برزت طبقة من العمال الصناعيين فى عهد محمد على مع الانقلاب الصناعى الذى أحدثه فى اقتصاد البلاد ، ولكن هذه الطبقة انهارت مع انهيار الصناعة تحت التدخل الأوربى ، ثم استمر الركود فى عهد سعيد ، الذى اهتم بالإنتاج الزراعى ، ولكن فى عهد إسماعيل حدث انتعاش صناعى محدود ، على يد الدولة أيضًا ، ولكنه كان انتعاشًا محدودًا لم يلبث أن خمد دون أن يترتب عليه آثار اجتماعية ذات خطر .

وفى الوقت نفسه نشأت طبقة من « الإنتلجنتسيا » المثقفة ثقافة غربية ، تفوق مثيلتها فى أى بلد عربى ، بفضل البعثات التعليمية التى أرسلت إلى الخارج فى عهد محمد على ، ثم فى عهد سعيد وإسماعيل ، وبفضل المدارس الحديثة العالية والتجهيزية والابتدائية التى أنشئت منذ عهد محمد على . وكان التعليم فى جميع هذه المدارس بالمجان فى عهد محمد على ، ولغير القادرين فى عهد إسماعيل الذى أعاد فتح المدارس الابتدائية والثانوية والعالية والعسكرية وبعض مدارس التعليم الفنى . وإلى جانب هذه الطبقة التى تلقت العلوم الحديثة وبرز فيها الأدباء والشعراء ورجال السياسة ، كان الأزهر يواصل مهمته فى تخريج

العناصر المثقفة ثقافة دينية . وكانت هذه العناصر لاتزال تلعب دورًا هامًّا فى حياة البلاد الاجتماعية .

(ب) الثورة :

وقد أخذ هذا التغيير الاجتماعى يحدث تأثيره فى الحركة السياسية المناهضة للاستبداد والاستعمار ، وذلك حين أخذت التناقضات بين مصالح الخديوية ومصالح الاحتكارات الأجنبية تظهر وتهدد بصورة مباشرة مسند الخديوية .

فحين أخذت السلطة الخديوية تضعف أخذ ساعد البورجوازية المصرية يشتد ، وفى الوقت نفسه حين وقع الخطر على الخديوية ، لم تجد مفرًّا من الالتجاء إلى البورجوازية المصرية تستعين بها على مواصلة النضال ، وكان الثمن هو مشاركتها فى الحكم ، أى الدستور .

وبالفعل وبناء على موافقة الخديو إسماعيل . أخذ أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار يعقدون عدة اجتماعات فى دار السيد البكرى نقيب الأشراف ، وفى دار إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس شورى النواب الأسبق ، ثم وضعوا مشروع لائحة وطنية رفعوها إلى الخديو يوم ٢ أبريل ١٨٧٩ ، تضمنت منح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى أوربا ، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب ، وتكليف هذه الوزارة بتنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية وعرضها على المجلس عند التئامه لاقرارها . وقد قبل الخديو هذه اللائحة الوطنية ، وأسقط الوزارة الأوربية الثانية ، وأصدر أمره إلى شريف باشا ، وهو من الزعماء الدستوريين ، بتأليف الوزارة ، وقدمت هذه الوزارة لمجلس شورى النواب يوم ١٧ مايو ١٨٧٩ ما اعتبر أول مشروع لدستور نيابى برلمانى كامل .

على أنه حين أحست الوصاية الأجنبية بأن السلطة توشك أن تنتقل من يد حاكم مطلق إلى يد طبقة ، أدركت الخطر على مصالحها ، فسارعت إلى التدخل لدى الباب العالى وطلبت إليه عزل الخديو ، وكان لها ماأرادت وتم العزل فى يوم ٢٧ يونيه ١٩٧٩ ، وتولى توفيق العرش .

وقد أدرك توفيق أن تحالف أبيه مع البورجوازية المصرية لم يحل دون خلعه ، فلم يجد مفرًّا من الإذعان للوصاية الأجنبية ، ورفض الموافقة على مشروع الدستور . ثم ألف وزارة رياض التى أصبحت أداة فى يد الوصاية الأجنبية ، وأخذت هذه الوزارة تنزل أشد ألوان القمع بالطبقة البورجوازية المصرية ، فاضطرت طلائع هذه الطبقة إلى تأليف الحزب الوطنى برياسة شريف باشا فى مدينة حلوان ، وأخذت تنظم نضالها ضد حكومة رياض باشا .

فى ذلك الحين كان الجيش المصرى تعده الأقدار للقيام بدوره التاريخى بوصفه أداة فى يد الطبقة البورجوازية . فعند قيام الثورة كان هذا الجيش المؤسسة الوحيدة من بين مؤسسات الدولة ، التى لم يكن للعناصر التركية والشركسية الغالبية فيه . ومنذ عام ١٨٥٤ أخذت تدخل فى سلك ضباطه عناصر من البورجوازية المصرية الصغيرة ، بفضل سعيد الذى أمر بانتظام أولاد العمد والمشايخ فى سلك العسكرية ، فكان ذلك بمثابة إلقاء بذور الثورة فى أرض خصبة ، إذ لم يكن فى وسع الضباط ، وهم جزء من البورجوازية المصرية المناضلة ، أن يقفوا بمعزل عن مجتمعهم فى وقت كانت تضطرب جوانحه بالثورة .

وقد بدأ أولى مقدمات الثورة فى الجيش حين عمدت الوزارة الأوربية إلى تصفيته عن طريق إحالة عدد كبير من الضباط يبلغ ٢٥٠٠ ضابط إلى الاستيداع بحجة التوفير . ثم دعت هؤلاء الضباط إلى القاهرة لتسلم جزء من مرتباتهم وتسليم أسلحتهم ، ولم يتردد هؤلاء الضباط الساخطون فى الإعراب عن سخطهم ، وقادوا مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، التى أسقطت الوزارة الأوربية الأولى .

ولكن وزارة رياض لم تتلقن الدرس . فقد اعتزم عثمان رفقى وزير الحربية الشركسى فى أواخر عام ١٨٨٠ تخفيض عدد الجيش وقصر ترقى الضباط فى خريجى الكلية الحربية دون غيرهم ، وهو إجراء يمس الضباط المصريين من أبناء العمد والمشايخ بالدرجة الأولى . ثم أخذ فى إحالة الضباط المصريين إلى ديوان الجهادية أو الاستيداع ، وتعيين ضباط من الشراكسة مكانهم . وكان رد الفعل لهذه التصرفات تأليف الحزب العسكرى برياسة الأميرالاى أحمد عرابى فى يناير ١٨٨١ ، الذى تقدم بعريضة يطلب فيها عزل وزير الحربية ، وإعادة النظر فى قوانين الترقية ، والتحقيق فى أهلية من تمت ترقيتهم . ولكن الحكومة قبضت على الموقعين على العريضة ، وهم أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، بطريق الغدر فى ٣١ يناير ١٨٨١ ، ولكنهم كانوا على استعداد للأمر ، فقام البكباشى محمد عبيد بهجوم خاطف على ديوان الجهادية بقصر النيل ، أطلق به سراح زملائه المعتقلين . واضطرت الحكومة إلى عزل وزير الجهادية ، وعينت مكانه محمود سامى البارودى .

وكان من الطبيعى أن تسفر هذه الأحداث التى هزت نظام الجيش فى عنف ، والتى جرت فى وقت كانت تعانى فيه البورجوازية المصرية من أعمال القمع والاضطهاد – عن النتيجة الطبيعية الوحيدة ، وهى التحالف بين البورجوازية والجيش . فقد أدركت البورجوازية المصرية أن لها فى الجيش أنيابًا وأسنانًا حادة تنهش بها الاستبداد والوصاية الأجنبية ، وأدرك الجيش أنه إذا لم يلتحم بطبقته ويعمل فى خدمة أهدافها ، فإنه معرض حتمًا للغدر والتصفية . وكانت ثمرة هذا الالتحام أو التحالف مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، التى أسقطت وزارة رياض باشا الخاضعة للوصاية ، وأسقطت نظام الحكم المطلق .

على أن البورجوازية المصرية لم تلبث ان سارعت فى اليوم التالى لمظاهرة عابدين إلى مطالبة الجيش بالعودة إلى ثكناته وسحب الآليات التى اشتركت فى المظاهرة إلى الجهات التى تحددها لها حكومة شريف باشا . وقد تعهد عرابى فى بيان مكتوب بانقياد الجيش للحكومة وعدم التدخل فى السياسة ، وأمنت

البورجوازية المصرية على موقف شريف وتعهد عرابى . ولكن السلطة لم تلبث أن سعت إلى عرابى ، الذى أكسبه موقفه إعجاب الجماهير المصرية ، وأخذ يتصرف كزعيم سياسى . وعند ذلك أحست البورجوازية المصرية بأنها تخلصت من نظام الحكم الاستبدادى لتقع تحت سيطرة حكم عسكرى . ومن هنا وقع الشقاق بين الطبقة والجيش ، ونفذت الوصاية الأجنبية التى أحست بخطر سقوط السلطة فى يد الجيش ، من هذا الشقاق ، فأيدت مسند الخديوية ضد الجيش ، وسعت مع الخديوى لسحب البورجوازية من التحالف مع ضباط الجيش عن طريق إبداء الاستعداد لاحترام حقوق البرلمان . ولم ير الزعماء الدستوريون سببًا للصدام مع الوصاية الأجنبية وتعريض المكسب الدستورى الذى حصلوا عليه للخطر ، فى حين آثر الضباط العرابيون التصدى للتدخل الأوربى ، وبذلك أصبح التدخل العسكرى الاستعمارى أمرًا محتومًا ، فلم تكن إنجلترا أو فرنسا لتدع مصالحها فى مصر تحت سيطرة جيش ثائر ، وبسبب تغير الظروف السياسية فى فرنسا ، انفردت إنجلترا بالتدخل يوم ١١ يوليه ١٨٨١ ، وأخذت مدافع الأسطول الإنجليزى فى قصف طوابى الإسكندرية .

(جـ) مقاومة العدوان الإنجليزى :

لم تكن طوابى الإسكندرية عند بدء القصف بنيران الأسطول البريطانى فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢ فى حالة تسمح لها بمقاومة ناجحة . فقد كانت على أوضاعها التى كانت عليها فى عهد محمد على وابراهيم وعباس ، وقد أجرى بها إسماعيل بعض الترميم وزودها بعدد من المدافع من طراز أرمسترونج ، ولكن المدافع الأخرى لم تكن لها أية قيمة حربية ، وكانت حامية الحصون مؤلفة من آلاى مدفعية السواحل الذى كانت قوته ١٧٦٢ جنديا ، ولكن الموجودين يوم الضرب لم يتجاوز السبعمائة . وكانت حامية المدينة تتكون من ١٢ ألفًا من المشاة ، ولكنها لم تشترك فى القتال . ولذلك وبسبب هذا الضعف فى الدفاع عن المدينة ، كان القتال عبارة عن مجزرة بشرية

دفع فيها الطوبجية المصريون البواسل ، القائمون على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء دون ساتر – حياتهم . وقد تفانى الأهالى فى الدفاع عن المدينة ، برغم أنها حرب حصون وبوارج ، فكان الرجال والنساء تحت خطر القذائف ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بقايا الطوبجية ، وبلغ عدد القتلى من الجند والأهالى نحو ألفين .

وقد طلب مجلس الوزراء برئاسة الخديو الهدنة . ولكن الأميرال سيمور Seymour اشترط الترخيص للبحارة الإنجليز باحتلال بعض القلاع ، ففشلت المفاوضات واستؤنف الضرب . وأيقن العرابيون أن المدينة سوف تحتل ، وأضافوا إلى خطأ إهمال الدفاع عنها خطأ آخر هو الانسحاب من المدينة للمقاومة فى الداخل ، بدلا من المقاومة على الساحل ، وانفرد قائد الآلاى السادس ، سليمان داود ، باتخاذ قرار خطير بحرق الاسكندرية بحجة تعطيل احتلالها . فشبت الحرائق يوم ١٢ يولية ، واستمرت لليوم التالى ، ولم توقف احتلال الانجليز للمدينة يوم ١٣ يولية .

وقد قامت خطة القادة العرابيين على تركيز الدفاع فى القطاع الغربى (كفر الدوار وسواحل البحر المتوسط) وإهمال القطاع الشرقى (قناة السويس) . وحين اقترح محمود فهمى باشا رئيس الأركان سد قناة السويس ، رفض عرابى ، بعد أن أقنعه ديليسبس بان الإنجليز سوف يحترمون حيدة القناة ، واكتفى بإقامة معسكر فى التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلومترا من الاسماعيلية . ولما كانت الخطة الأصلية للإنجليز هى اعتبار الميدان الشرقى هو الميدان الرئيسى للعمليات ، والزحف من ناحية الشرق عن طريق الاسماعيلية ، مع تثبيت القوات المصرية فى القطاع الغربى عن طريق بعض العمليات الهجومية ، فمن هنا كان سقوط المقاومة مسألة وقت . وقد بدأت نذر الهجوم من الشرق فى يوم ٢٦ يوليو حين اقتحمت إحدى السفن الحربية القناة عند بورسعيد ، وألقت مراسيها يوم ٢٧ فى بحيرة التمساح ، وفى يوم ٢٩ ، وصل الأميرال هويت Hewet إلى السويس على رأس أربع سفن خفيفة ، وفى

يوم ٢ أغسطس احتلها دون قتال ، وفى الوقت نفسه وصلت قطع بحرية أخرى إلى بور سعيد بقيادة الأميرال هوبكنز Hopkins ، وفى يوم ٢٠ أغسطس احتل جنود الأسطول بور سعيد دون مقاومة ، كما احتلوا القنطرة والإسماعيلية والشلوفة ، وبذلك جعل الإنجليز من قناة السويس قاعدة حربية للزحف على مصر .

فى تلك الأثناء كان الخديو توفيق قد أصبح فى قبضة الإنجليز فى الإسكندرية ، وقرر الانحياز إليهم ، وأرسل إلى عرابى يوم ١٧ يوليو يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية ، بحجة أنه قد تحقق من أن إنجلترا ليست دولة محاربة للحكومة المصرية . وقد رد عرابى بأن المحافظة على شرف الحكومة الوطنية يقضى بالاستمرار فى الاستعداد العسكرى ، وأصدر فى اليوم نفسه إلى وكيل وزارة الحربية فى القاهرة كتابًا اتهم فيه الخديو بالخيانة ، ودعا إلى وجوب عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء ، لاتخاذ قرار بشأن صلاحية الخديو للولاية ، وأذاع منشورا فى البلاد أعلن فيه انضمام الخديو إلى أعداء البلاد .

وقد سارع ممثلو البورجوازية المصرية بالاجتماع فى اليوم نفسه ١٧ يولية فى شكل جمعية عمومية - أو « مجلس عموم » كما أسموه - وبلغ عددهم أربعمائة من الأمراء وشيخ الإسلام وقاضى القضاة ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيين والنواب ووكلاء الدواوين والمديرين والقضاة والتجار والأعيان ، وأصدروا قرارًا بمواصلة الاستعدادات ، ووجهوا وفدًا إلى عرابى فى « كفر الدوار » وإلى الخديو فى الإسكندرية لاستدعاء النظار ، والاستعلام منهم عن حقيقة الخلاف قبل اتخاذ قرار . ولكن الخديو رد على قرار المجلس بإصدار أمر فى يوم ٢٠ يولية بعزل عرابى من وزارة الحربية . وإزاء ذلك اجتمع « مجلس العموم » يوم ٢٢ يوليو بعدد أكبر ، وتليت فيه فتوى شرعية من مشايخ الأزهر « بمروق الخديو من الدين لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده ، وقرر عدم قبول عزل عرابى ، ووقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها ، حيث إن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون الحنيف » .

فى ذلك الحين كان الأهالى يقدمون للجيش العرابى فى كفر الدوار ومايستطيعون من أنفس ومال . فقد بدأت حركة التطوع فى القاهرة والأقاليم عقب ضرب الاسكندرية ، ولما كانت خزينة الحكومة عند نشوب الحرب خالية ، إذ أخذ المراقب المالى الإنجليزى كلفن الأموال الموجودة فى خزانة المالية وأنزلها إلى الأسطول الانجليزى قبل إعلان الحرب بأيام ، كما حمل أعضاء القومسيون الأموال الموجودة بصندوق الدين إلى السفن الحربية بالاسكندرية – لذلك دعا عرابى الأهالى للتبرع لامداد الجيش ، فأخذت ترد إلى كفر الدوار إعانات الأهالى من الأموال والحبوب والخضر والفواكه والمواشى والخيول ، وقد مكنت هذه الإمدادات الجيش ، فى القطاع الغربى ، من الصمود وإجبار الانجليز على الارتداد إلى الاسكندرية فى المعارك التى دارت فى أيام ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس .

على أن المعركة الرئيسية كانت كما ذكرنا – فى الميدان الشرقى . وكان خطأ العرابيين الفادح هو إهمال هذا القطاع ، سواء بردم القناة فى الوقت المناسب ، أو إقامة الاستعدادات العسكرية اللازمة . وقد بدأ هجوم القوات الانجليزية من الاسماعيلية حين بدأت البوارج البريطانية بإطلاق قنابلها على أول معسكر للجيش العرابى فى نفيشة ، وفى يوم ٢٣ أغسطس وقع أول التحام بين القوات الانجليزية والمصرية فى الميدان الشرقى ، وأسفر عن احتلال البلدة . ثم تقدمت القوات الانجليزية يوم ٢٤ للاستيلاء على نقطة الجفر حيث أقامت القوات العرابية سدًّا على ترعة الاسماعيلية لمنع ورود المياه العذبة للجيش البريطانى ، وتمكنت القوات الانجليزية من الاستيلاء على السد . ثم تابعت زحفها يوم ٢٥ للاستيلاء على « تل المسخوطة » . وكانت معظم القوات المصرية من المتطوعين ، وكان التفوق العددى للانجليز ، وتمكن الانجليز من الاستيلاء على مواقع الدفاع المصرية وأسر محمود فهمى باشا رئيس الأركان المصرى ، فأصيب الدفاع المصرى بضربة كبيرة . وفى اليوم نفسه استولت القوات الانجليزية على المحسمة ، ثم على القصاصين يوم ٢٦ أغسطس ، وأصبحت على بعد ١٥ كيلو من التل الكبير .

وقد سارع عرابى بالانتقال إلى الميدان الشرقى ، حيث قرر القيام بهجوم مضاد على المواقع الإنجليزية فى القصاصين . وفى يوم ٢٨ أغسطس تقدمت القوات المصرية شرقًا وألحقت خسائر جسيمة بالقوات البريطانية ، ولكن وصول لواء فرسان المحسمة البريطانى أدى إلى تعزيز المواقع البريطانية وإيقاف الهجوم المصرى ثم إجباره على التقهقر ، وبذلك انتهت معركة القصاصين الأولى .

وفى تلك الأثناء تدخل العامل الدينى فى المعركة تدخلا سلبيًّا بإعلان السلطان العثمانى عصيان عرابى فى منشور نشرته صحف الأستانة يوم ٦ سبتمبر ، وطالب فيه المصريين باتباع أوامر الخديو الذى هو وكيل الخليفة فى مصر . وقد عزز هذا الإعلان موقف الخديو والقوى المؤيدة له فى وجه الضباط العرابيين وقوى الصمود . وأخذ الخديو ، بواسطة سلطان باشا ، أحد الزعماء الدستوريين الذين انقلبوا على عرابى ، فى الاتصال بضباط الجيش المصرى لإطلاعهم على منشور العصيان ، فأثر فى الكثيرين منهم تأثيراً كبيراً ، وقال بعضهم : نحن إذاً عصاة على السلطان ، مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله ، ومن مات منا مات عاصياً لا أجر له » ! .

وفى يوم ٩ سبتمبر قام الجيش العرابى بالهجوم مرة أخرى على القصاصين ، ولكنه منى بالهزيمة وأصيب قائد الهجوم الفريق راشد حسنى واللواء على فهمى ، وانفتح الطريق إلى التل الكبير . ولكن القوات المصرية هناك لم تكن تزيد على عشرة آلاف جندى ، والباقون من المجندين الأحداث ، ولم تك الاستحكامات قوية كما هو الحال فى كفر الدوار ، واستخدم الإنجليز عنصر المفاجأة فى مهاجمة التل الكبير فجر يوم ١٣ سبتمبر ، فلم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة ، وسقط فيها من الإنجليز ٥٧ قتيلا و ٤٠٢ جريح ، وسقط للمصريين ٢٠٠٠ قتيل وضعف هذا العدد من الجرحى .

وقد عاد عرابى إلى القاهرة ظهر يوم الهزيمة ليجتمع بالمجلس العرفى ،

واستقر الرأى على إنشاء خط دفاعى فى ضواحى العاصمة أمام المطرية شرقى عين شمس . ولكن تبين أن الجنود الموجودين بالمنطقة لايزيدون على ألف من الخفراء بدون ضباط ، ونحو أربعين نفر سوارى ، وبذلك استقر رأى المجلس على التسليم . وفى اليوم التالى ١٤ سبتمبر وصلت القوات البريطانية إلى القاهرة ، حيث سلم عرابى نفسه ، وبذلك انهارت المقاومة .

وواضح أن انقسام ولاء المصريين بين السلطة الشرعية التى كان يمثلها الخديو والسلطان العثمانى ، وبين السلطة الفعلية للجيش التى كان يمثلها عرابى ، كان أكبر أسباب الهزيمة .

لقد كانت الثورة فى حقيقتها ثورة بورجوازية وطنية التحم بها الجيش وأصبح أداتها التنفيذية ، ولكن الجيش لم يلبث أن نقل إلى يده السلطة الفعلية ، فكان ذلك بداية الانقسام داخل القوى الوطنية التى رفضت استبدال حكم الجيش بأوتوقراطية القصر ، مما أتاح للقوى الاستعمارية التدخل . وهنا صرف الصراع الداخلى ضد الخديو والقيادات البورجوازية التى تؤيده ، جزءًا من اهتمام القيادة العرابية عن الاستعداد الحقيقى الشامل والتحصين اللازم ، لمواجهة الغزو الاستعمارى . وفى الوقت نفسه لم تكن على مستوى الكفاءة الحربية اللازمة أو التضحيات التى قدمتها الأمة ، فحاقت الهزيمة ووقعت البلاد تحت الاحتلال البريطانى .

مراجع للاستشارة :

الجبرتى : عبد الرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، سبعة أجزاء ، لجنة البيان العربى .

الجبرتى : عبد الرحمن : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ، لجنة البيان العربى .

الرافعى ، عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر جـ ١ ، ٢ ، ٣ .

الرافعى ، عبد الرحمن : الثورة العرابية والاحتلال البريطانى .

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الجيش المصرى فى السياسة (هيئة الكتاب ١٩٧٧)

عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدكتور : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر (كلية آداب عين شمس ١٩٧٤)

– Blunt ' W .S., Secret History Of The English Qccupation Of Eggpt (London 1907)

– Lutsky, V., Modern History Of The Arab Countries (Moscow 1969)

– Marlow, John, Spoiling the Egyptians (London 1974)

obeikandl.com